

العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين وجيبوتي (٢٠٢٠-٢٠٠٠)

م.م. سارة محمد محسن

قسم الشؤون الادارية والمالية / بابل / جامعة القاسم الخضراء

Political and Economic Relations between China and Djibouti (2000-2020) □

Sara Muhammad Mohsen

Sara.mohammed@uoqasim.edu.iq □ □

ملخص البحث

أخذت الصين من أفريقيا وجهة لها وبرز هذا الاهتمام بجيبوتي إذ تمثل بعدة أبعاد كان أبرزها البعدين السياسي والاقتصادي ولم يقتصر الامر عند هذا الحد بل تعدى ذلك ابعاد أخرى كالبعد الامني والبعد الحيوسياسي , ويمكن تلخيص بداية العلاقات الصينية الجيبوتي بشكل عام بحدود عام ٨ كانون الثاني ١٩٧٩ ومنذ ذلك الحين شهدت الساحة الأفريقية علاقات سياسية وهيمنة صينية بارزة على أبرز المناطق الحيوية في تلك القارة من علاقات سياسية محدودة الى شراكة استراتيجية قوية , ويمكن أبرز العلاقات السياسية بين الصين وجيبوتي من خلال التبادل الزيارات بين كلا الطرفين وبالأخص في الأحداث المهمة ففي عام ٢٠١٤ زار وفود سياسية صينية رفيعة المستوى جيبوتي وشدوا على تطور العلاقات بين البلدين وكررت هذه الزيارة خلال عامي ٢٠١٦-٢٠١٩ , وعلى الجانب الجيبوتي قام رئيس جيبوتي (إسماعيل عمر جليه) بزيارات متكررة للصين أبرزها كان خلال الأعوام (٢٠٠١-٢٠٠٦ - ٢٠١٢-٢٠١٧) , اما في المجال الاقتصادي تميز التعاون بين الصين وجيبوتي من خلال عدة مشاريع مشتركة , إذ تم تنفيذ عدد من المنشآت العامة مثل قصر الشعب , المستشفيات , مباني حكومية , ملعب وعيادات طبية ...الخ تحت مظلة (الحزام والطريق) , هذا بالإضافة إلى الاستثمارات والديون إذ استثمرت الصين نحو ١٤ مليار دولار في جيبوتي وتشكل الديون الصينية نسبة معتبرة من الدين الخارجي للدولة ما بين (٤٥ % و ٧٠%) إضافة الى العلاقات الأخرى التي شملت جوانب أخرى متعددة وهذا ما سنتحدث عنه خلال هذا البحث . الكلمات الأفتتاحية : الصين , الحزام والطريق , جيبوتي, ميناء , الاقتصادية , السياسية

Abstract

China has made Africa its focus, and this interest is particularly evident in Djibouti, manifesting in several dimensions, most notably the political and economic ones. This extends beyond the political sphere to include security and geopolitical dimensions. The beginning of Sino-Djiboutian relations can be summarized as occurring around January 8, 1979. Since then, the African arena has witnessed significant Chinese political relations and dominance in key regions of the continent, evolving from limited political ties to a strong strategic partnership. Political relations between China and Djibouti are highlighted by the exchange of visits, especially during important events. In 2014, high-level Chinese political delegations visited Djibouti, emphasizing the development of relations between the two countries. These visits were repeated in 2016 and 2019. On the Djiboutian side, President Ismail Omar Guelleh made frequent visits to China, most notably in 2001, 2006, 2012, and 2017. In the economic field, cooperation between China and Djibouti has been characterized by several joint projects, as a number of public facilities such as the People's Palace, hospitals, government buildings, a stadium and medical clinics, etc., have been implemented under the umbrella of (Belt and Road). This is in addition to investments and debts, as China has invested about \$14 billion in Djibouti, and Chinese debts constitute a considerable percentage of the country's external debt, between (45% and 70%), in addition to other relations that included other multiple aspects, which we will talk about during this research .

Keywords: China, Belt and Road Initiative, Djibouti, port, economic, political

شهدت العلاقات الدولية في العقود الأخيرة تحولات عميقة بفعل صعود قوى اقتصادية جديدة على الساحة العالمية ، وفي مقدمتها جمهورية الصين الشعبية التي تمكنت منذ مطلع الألفية الثالثة من تعزيز حضورها الدولي عبر مبادرات سياسية واقتصادية واسعة النطاق ، وقد أُنْجِحت الصين إلى إفريقيا بوصفها مجالاً استراتيجياً لتوسيع نفوذها الاقتصادي وتأمين موارد الطاقة والأسواق الاستهلاكية فضلاً عن موقعها الجيوسياسي الحيوي . تعد جمهورية جيبوتي من أبرز الدول الإفريقية التي استقطبت اهتمام الصين ، لما تتميز به من موقع استراتيجي على مضيق باب المندب ، الذي يُعد منفذاً بحرياً حيوياً يربط المحيط الهندي بالبحر الأحمر وقناة السويس ، هذا الموقع منح جيبوتي أهمية خاصة ضمن مبادرة (الحزام والطريق) الصينية إلى جانب حاجتها الماسة للاستثمارات الأجنبية والبنى التحتية ، ومنذ عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٢٠ شهدت العلاقات بين الصين وجيبوتي تطوراً متسارعاً شمل الجوانب السياسية ، حيث أقامت الصين أول قاعدة عسكرية لها خارج أراضيها في جيبوتي عام ٢٠١٧ ، والجانب الاقتصادي عبر مشاريع البنية التحتية والموانئ والسكك الحديدية والاتصالات ، هذا التداخل بين البعدين السياسي والاقتصادي جعل من العلاقات الصينية – الجيبوتية نموذجاً يستحق الدراسة لفهم طبيعة الاستراتيجية الصينية في أفريقيا وإنعكاساتها على التوازنات الإقليمية والدولية ، وعليه فإن هذا البحث يهدف إلى تحليل العلاقات السياسية والاقتصادية بين دولتي الصين وجيبوتي خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) مع التركيز على دوافع الصين في تعزيز نفوذها ومكاسب جيبوتي من هذه الشراكة إضافةً إلى التحديات والانتقادات المرتبطة بتوسيع النفوذ الصيني في القرن الإفريقي .

ثانياً - الدراسات السابقة :-

تعد موضوع العلاقات الصينية – الجيبوتية موضوعاً هاماً لدى العديد من المؤلفين والمهتمين بالدراسات الآسيوية والأفريقية لما له أهمية بالغة إضافةً لقلّة من كتب عنه لذا أصبح التوجه للدراسات الآسيوية والأفريقية أكثر من ذي قبل ولعل أبرز هذه الدراسات يمكن أجمالها بالآتي:

١ " China-Djibouti Strategic partnership in East Africa " (2022) L.V. Ponomarenko and D.A. Piskunov – تم تناول الشراكة الاستراتيجية والصادرات والاستثمارات الصينية في جيبوتي .

2 " Djibouti Increasing Chinese Competition " (2023) Ra. Mason غطى هذا الكتاب فصل عن الاستخبارات والثقافات الإفريقية ومدى النفوذ الصيني والعسكري والاقتصادي في جيبوتي إضافةً إلى النفاس الكبير للدول الكبرى في إفريقيا عامةً وجيبوتي خاصةً .

3- (Brookings, 2020) Michael Metcalf تناول هذا التقرير منافسات القوى العظمى في البحر الأحمر تجربة الصين في جيبوتي ، تناول آثار الوجود الصيني في جيبوتي على الأمن والاقتصاد الإقليمي .

4- Congressional Research Service Informing the legislative debate since 1914 " China's Engagement in Djibouti " من الوثائق المهمة التي أولت أهمية كبيرة لدراسة الوجود الصيني في جيبوتي ، تناول خلال ورقة البحث هذه عدة محاور منها العلاقات السياسية والاقتصادية والجيوسياسية في جيبوتي وموانئ التجارة الصينية في إفريقيا .

ثالثاً - التحليل والمناقشة :-

نتيجةً لهذه الدراسة حول هذا الموضوع أظهرت النتائج من خلال استخدام المنهج الوصفي لتحليل الأحداث أن الصين نجحت في تعزيز حضورها السياسي في جيبوتي من خلال التعاون الدبلوماسي وتوقيع اتفاقيات ثنائية . كما تمثل هذا الحضور في إنشاء القاعدة البحرية الصينية في جيبوتي عام ٢٠١٧ والتي تعتبر أول خارجية دائمة للصين ، كما أن النتائج تشير إلى العلاقات السياسية بين البلدين كانت مدفوعة بالمصالح الإستراتيجية المشتركة مثل الأمن البحري في باب المندب وقناة السويس ، كما يمكن إظهار الاعتماد الكلي لدولة جيبوتي للصين كمورد رئيسي للدعم السياسي والاقتصادي أعطى الصين نفوذاً إقليمياً ، كما أن البيانات أظهرت زيادة كبيرة في الاستثمارات الصينية في جيبوتي بين عامي (٢٠٠٠-٢٠٢٠) خاصةً في البنية التحتية والموانئ ، أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر لجيبوتي مع استثمارات مهمة في ميناء دوراليه ومشاريع النقل والطاقة، أظهرت العلاقات الاقتصادية علاقة تكاملية إذ استغادت الصين من موقع جيبوتي الاستراتيجي كميناء رئيسي على البحر الأحمر بينما استغادت جيبوتي من التمويل والتكنولوجيا ، ولكن من خلال الولوج في هذا الموضوع أعطى جيبوتي مزايا في العلاقات الإستراتيجية لكنه خلق نوعاً من الاعتماد على طرف واحد مما يؤثر على أنقلاص القرار السياسي مستقبلاً ، كما أن الاستثمارات الصينية حسنت البنية التحتية وقدمت فرص عمل لكن الاعتماد الكلي الكبير على الصين قد يشكل تحدياً في الحال حدوث نزاعات أو تغير في السياسات الصينية .

تمثلت الأطر النظرية بجمع المعلومات الخاصة بموضوع البحث والتي تمثلت بعدد من الوثائق التي تخص موضوع البحث والتي اسهبت في وتادة البحث وكانت أبرزها وثائق صندوق النقد الدولي ووثائق الاتحاد الأوروبي ووثائق وتقارير خاصة من مكتبة الكونغرس... الخ، كما أرفدت عدد من الرسائل التي كانت باللغة الانكليزية وأخرى باللغة الصينية ، وتم الأطلاع على عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، فضلاً عن الأستعانة بالجداول الإحصائية التي عملت على تقوية البحث ورسائله، هذا و تمثلت الأطر النظرية بتناول عدد من الكتب الانكليزية وآخر للمذكرات وجملة من البحوث باللغتين الانكليزية والصينية للحصول على المعلومات اللازمة لإتمام البحث المطلوب، اما الأطر التطبيقية تمثلت بتطبيق مجموع هذه المعلومات في البحث وجعلها طور التنفيذ من خلال أرداف المعلومات القيمة من تلك المصادر ووضعها بإطارها الزماني والمكاني المناسب والذي يتناسب مع محاور الموضوع طور التنفيذ، كما في أستخدم الجدول الإحصائية التي وضعت بمكانها المناسب مع مراعاة إطارها الزماني والمكاني والذي يتم من خلال إحصاء المحور موضوع الدراسة نسبياً، هذا وسعت الأطر التطبيقية الى تطبيق هذه المعلومات وفق جدول زمني محدد يتناسب مع الموضوع .

١ - الخلفية السياسية والأقتصادية للعلاقات الصينية الجيبوتية : شهدت دول القارة الأفريقية خلال الحقبة الأستعمارية الأوربية تحولات عميقة تركت آثاراً واسعة النطاق على بنيتها السياسية والأقتصادية وحتى على بنيتها الاجتماعية، إذ أمتدت سيطرة الدول الكبرى في عمق إفريقيا بعد أنتهاء مؤتمر برلين الذي تم عقده عام ١٨٨٤ في مدينة برلين الألمانية والذي تم من خلاله تقسيم القارة الأفريقية بين الدول الكبرى الأستعمارية ، مما أدى إلى سيطرة كبيرة للدول الأستعمارية على أغلب المناطق الأستراتيجية أي ما يقارب ثلاثة أرباع مساحة إفريقيا، وخلال تلك الفترة قامت الدول الأستعمارية بأستغلال أهم الموارد الطبيعية والطاقات البشرية بالسخره وفرض الثقافة الغربية وبعد أنتهاء الحرب الباردة وأنهيال الأتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، بدأت الدول الإفريقية بالبحث عن شراكات جديدة تتلاءم مع أحتياجاتها التنموية وتطوير أقتصادها المتراجع، وهذا ما حدث إذ شهدت إفريقيا تصاعداً ملحوظاً بالأفتتاح على العالم الخارج ، وإقامة علاقات سياسية وإقتصادية على أسس أكثر أستقلالية لإيجاد موارد بديلة تساعدها على تجاوز التحديات التي تواجهها سواءً من الناحية الإقتصادية أو من الناحية الاجتماعية ، تزامن توجه الدول الإفريقية نحو شركاء دوليين أكثر تحرر ومع بروز الصين كدولة كبيرة ومهمة لها خطط وأهداف مهمة في قارة إفريقيا فقد أتنس حضور الصين قوة أقتصادية كبيرة تدفع الدول الإفريقية نحو الأمام ، وما تبعه ذلك من نمو إقتصادي جعل بكين القوة الأكبر في المنطقة ولها دور فعال في الأقتصاد العالمي ، وأسهم هذا في تحول تعزيز أهتمام دولة الصين بالدول الإفريقية لما توفره الأخيرة من من موارد طبيعية وأسواق أستهلاكية لإهم منتجاتها هذا بالإضافة إلى موقع هذه الدول وبالأخص دولة جيبوتي المعنية بموضوع البحث الجيوسياسي المهم في القارة، ومع بداية الألفية شهدت العلاقات الصينية الإفريقية تطوراً ملحوظاً مستندة إلى مبادئ التعاون وتحقيق المنفعة المشتركة وقد أأخذت هذه العلاقات طابعاً مؤسسياً بعد إطلاق منتدى التعاون الصيني - الإفريقي (FOCAC) والذي أسهم في وضع أسس العلاقات الأقتصادية والتجاري ، وقد جاء هذا التوسع في العلاقات الصينية مع إفريقيا منسجماً مع توجهات الصين الكبرى ورغبتها في تعزيز أصر التعاون السياسي والأقتصادي لتأمين المصادر الأولية من المواد الخام ومصادر الطاقة وتتوافق هذه الأهداف مع سياسة الصين القائمة على المبادرة الذي يعد أهم المشاريع الثنائية للتوسع الصيني في القارة (جيهان ، ٢٠٢٢، ص١٧٣-١٧٤) منذ أن برزت الصين كقوة أقتصادية عالمية توسع أهتمامها بدول القرن الإفريقي ويعد هذا المفهوم من المصطلحات التي أختلف فيها الباحثون في تحديد نطاقها وحدودها فبعضهم يربطونه بالمناطق التي يقطنها الصوماليون في كل من الصومال وجيبوتي وإثيوبيا و شمال كينيا ، بينما يتعامل الجغرافيون معه بوصفه الأمتداد البري الذي يأخذ شكل القرن الممتد نحو الشرق بإتجاه البحر الأحمر وخليج عدن، كما يرى فرثق آخر أن المصطلح يشمل دولاً مثل إرتيريا وإثيوبيا والسودان وجنوب السودان ويستخدم أحياناً للدلالة على منطقة القرن الإفريقي الكبرى، وتشير بعض التعريفات أن القرن الإفريقي يمثل الشريط الشرقي من إفريقيا والمتصل بمنابع نهر النيل ومضيق باب المندب والممرات البحرية المؤدية إلى البحر الأحمر، ويضيف بعض الباحثين دولة اليمن ضمن هذا الإطار بحكم الصلات الثقافية والإقتصادية والتاريخية بين دولة اليمن والمنافذ الجنوبية للبحر الأحمر وبحكم موقعه القريب من منطقة القرن، وتقدر مساحة هذا الأقليم بنحو (١.٩) مليون كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانية نحو (٢٠٠) مليون نسمة ويضم منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية نظراً لوفرة موادها البحرية والطبيعية ، ولأمتلاكها موانئ مهمة تطل على مسارات الملاحة الدولية ، إضافة إلى وقوعها على البحر الأحمر وخليج عدن الأمر الذي يمنحها دوراً محورياً في حركة التجارة العالمية، ولهذا السبب تُعد بعض الموانئ منها ميناء جيبوتي ومومباسا وميناء بربرة نقاطاً رئيسية على طرق التجارة الدولية وهذه العوامل جعلت الصين تولي هذه المناطق أهتماماً كبيراً كما سيأتي تفصيله لاحقاً (فؤاد، ٢٠٢٣ ، ص٤-٥) شكلت هذه المنطقة محور أهتمام الدول الكبرى ، لإعتبارات سوقية وأستراتيجية كونها منطقة

حيوية للتجارة العالمية وصولاً إلى البحر الأحمر كما تعتبر ممراً مهماً لإهم الشحنات التجارية العالمية التي تستخدم هذه الموانئ للمرور إلى الخليج العربي , و اعتبرت كذلك نقطة إنطلاقة لتجاريتها كونها منطقة مهمة تجارياً, كما تُعد أحد أبرز المناطق أهمية على مستوى العالم ونتيجةً للصراعات داخل المنطقة أضعفت بعض دولها مما أدى إلى رفع وتيرة التسابق والتنافس الخارجي على السيطرة والنفوذ فيها, ومن هنا جاءت الأهتمام الصيني بالمنطقة بشكل عام وجيوتي بشكل خاص فقد أولت السياسة الخارجية الصينية أهتماماً بالغاً بالمنطقة خلال القرن الواحد والعشرين, وشددت القيادة الصينية على ضرورة زيادة أنخراط الدولة في شؤون العالم من دون السعي إلى تغييرها جذرياً, الأمر الذي جعل الاستراتيجيين والخبراء الصينيين في العلاقات الدولية يعكفون على وضع الخطط الملائمة لذلك, فقد أقرّح الخبير "وانغ ييسي" خطة استراتيجية عنوانها (السير غرباً) هدفها تهيئة قدرات الصين للتدخل السياسي في المناطق الغربية ومنها العالم العربي لكسب نفوذ يسمح بفرض مصالحها المحورية فيها وفرض توازن قوي مع الولايات المتحدة الأمريكية كما أقرّح إقامة علاقات وطيدة مع الدول الكبرى والدول النامية وهو ما أطلق عليه "حزام محيط إستراتيجي" (المصدر نفسه , ص ٥) نتيجةً لما ذكر من موقع إستراتيجي و ثروات اقتصادية مهمة أبدت الصين كما ذكرنا أهتمامها الكبير في دولة جيوتي , وكان أبرز أسباب الأهتمام موقعها المميز تجارياً إضافةً لمينائها المهم تجارياً لها, إذ بدأت سياسة الانفتاح على العالم في عام ١٩٧٩ إذ بدأت بإقامة علاقات دبلوماسية صينية جيوتية مع إنشاء سفارة بكين في جيوتي وكان ذلك في كانون الثاني ١٩٧٩ هي قلعة غريبة محمية , كما قامت الصين في مبادرات للتدخل في مجال تشييد المباني العامة إذ كانت تنتج أعمالاً قليلة الا إنها كانت مهمة في نظر الجيوتيين مثل تشييد قصر الشعب وبعض المدارس في جيوتي وقيامها بإرسال عدد من البعثات الطبية منذ عام ١٩٨٠ لتوفير الرعاية الطبية للسكان المحليين وحتى عام ١٩٩٩ كان من الممكن أن يكون التعاون الصيني الجيوتي هو مجرد تعاون طبيعى بين دولتين بعيدتين جغرافياً ولم يتشاركاً أبداً الروابط التاريخية والمصالح مكملة وثقافية, الا أن العلاقة تطورت لإسباب تتعلق بالوضع الجيوسياسي العالمي خلال الحرب الباردة والاستعمار الجديد والتي تجلت في شكل علاقة متميزة وحصرية مع العاصمة, ومع أنفتاح دولة جيوتي على العالم الخارجي لتعزيز رؤية جيوتي ومضاعفة الشركاء الدوليين وتعزيز تهاونها مع الصين , ومع وصول الرئيس جيوتي للعالم الخارجي وبالأخص مع الصين شرعت الدولتان في إقامة تعاون كبير مع الصين ونتيجةً لتلك العلاقات جعلت من جيوتي منفتحة على العالم الخارجي ومع وجود العولمة التي من شأنها جعل دولة جيوتي شريكة مع الصين سياسياً وأقتصادياً فضلاً عن مجالات أخرى والتي سنتناولها في هذا البحث (Djama , ٢٠٢١, p.١١) .

قدمت كلا من الصين و جيوتي بياناً مشتركاً لاقامة علاقات دبلوماسية , وقد تم نشر بنود الاتفاق في الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الصينية بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٧٩ وكان كالآتي: "قررت الصين و جيوتي إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء ابتداءً من ٨ كانون الثاني ١٩٧٩ , وتعيين سفرائهما في البلد الآخر في أقرب وقت ممكن " ووفقاً لمبادئ الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية تقرر ما يأتي :

- ١- عدم الاعتداء على البلد الآخر والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي .
- ٢- ستقيم الحكومتان علاقات دبلوماسية وتحافظان عليها .
- ٣- تؤيد الصين بحزم القضية العادلة لحكومة جيوتي في حماية الاستقلال الوطني وسيادة الدولة وسلامة الأراضي .
- ٤- تعترف حكومة جيوتي بأن الصين هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الشعب الصيني بأسرة .
- ٥- قررت حكومة الصين و جيوتي من خلال المشاورات أنه على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة ووفقاً للممارسات الدولية, سيتم تقديم كل المساعدة اللازمة للبلد الآخر لأداء مهامها على النحو السليم .

٦- تعتقد الحكومتان أن إقامة علاقات دبلوماسية ثنائية والحفاظ عليها سيساعدان على تطوير العلاقات الودية والتعاون بين البلدين وحفظ السلام العالمي يذكر أنه تم توقيع الاتفاقية من قبل ممثلي الصين الشعبية المتمثل بالسفير لدى الحكومة الفرنسية (هان كهوا) (وزارة الخارجية الصينية ٢٠٢٣, ص ١) و جيوتي وممثليها السفير أحمد إبراهيم عدي (رئاسة جمهورية جيوتي ٢٠٢٥, ص ١) (وزارة خارجية الصين الشعبية ٢٠٠٢, ص ١) تجدر الإشارة إلى أنه ومنذُ إقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين والتي مهدت إلى إقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية والتعاون الإقتصادي والتقني بين الصين و جيوتي بشكل سلس كما ذكرنا منذُ عام ١٩٧٩, مما دفع بالصين لتقديم مساعدات إلى جيوتي منها إنشاء بعض البنى التحتية في جيوتي ومن بين أهم هذه الإنشاءات مركز مؤتمرات "قصر الشعب" بقيمة (١٠ ملايين) دولار أمريكي وكان هذا في عام ١٩٨٣, كما قدمت مساعدات بقيمة (١١ مليون دولار أمريكي) لأستاذ رياضي في جيوتي عام ١٩٩١ وتمويل جناح جديد لمستشفى العام الرئيسي في عام ١٩٩٧ ومبنى جديد لوزارة الخارجية في عام ٢٠٠١, ونصب الشهداء بالإضافة إلى مبنى العيادات الخارجية وغرفة غسيل الكلى ومبنى تابع للقصر الرئاسي, مما جعل حجم العلاقات الثنائية والتبادل التجاري بين البلدين قوي بشكل كبير, كما أدى هذا إلى زيادة في حجم التبادل

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٥) العدد (٣) شباط (٢٠٢٦)

والتعاون التجاري في مجالات أخرى كالتعليم والثقافة والصحة وغيرها من مجالات الحياة الأخرى، هذا و وقعت دولتي الصين وجيبوتي اتفاقية ثقافية كان هدفها زيادة حجم التعاون الثقافي بين البلدين ، و أرسلت الصين فرقاً طبية إلى جيبوتي عام ١٩٨١ إذ بلغ عدد الدفعات المرسله ٢٣ دفعة من الطلاب عام ١٩٨٦مما ساعد على توثيق العلاقات السياسية بين البلدين(وزارة خارجية الصين ، ٢٠٢٤ ، ص ١) كما قدمت الصين من خلال هذه المنح تسهيلات ودروس خاصة لتعلم اللغة الصينية كما حرصت على أتمام الدراسة حسب المدة التي حددتها ويمكن أجمال مدة الدراسة التي خصصتها الصين كما مبين في الجدول أدناه :- **جدول رقم (١) يوضح المنح الدراسية الصينية المقدمة إلى جيبوتي (Joseph S,2018 P.58-59) .**

ت	الفئة الدراسية	مدة الدراسة التخصصية	مدة دراسة اللغة الصينية	المدة الممنحة للأجالية
1	المرحلة الجامعية(البكالوريوس)	٤ - ٥ سنوات	١ - ٢ سنة	٤ - ٧ سنوات
2	الدراسات العليا (الماجستير)	سنوات 2 - 3	١ - ٢ سنة	٢ - ٥ سنوات
3	الدراسات العليا (الدكتوراة)	٣ - ٤ سنوات	١ - ٢ سنة	٣ - ٦ سنوات
4	برنامج الدراسات العامة	١ سنة (كحد أقصى)	١ سنة(كحد أقصى)	سنتان (كحد أقصى)
5	برنامج الدراسات العليا المتقدمة	١ سنة (كحد أقصى)	١ سنة(كحد أقصى)	سنتان (كحد أقصى)

يتبين من الجدول أعلاه أن الصين قامت بتقوية علاقاتها مع دولة جيبوتي من خلال تقديم تسهيلات بالمنح الدراسية والذي تنوع حسب المرحلة الدراسية ، فقد كانت المرحلة الجامعية ما بين (٤ - ٥) سنوات بينما لا تقل الدراسات العليا (الماجستير) من (٢ - ٣) سنوات ، أما مرحلة الدكتوراة فقد كانت بنحو (٣ - ٤) سنوات مع إضافة سنة تمهيدية لتعليم اللغة الصينية ، هذا وقد أظهرت البيانات المدرجة في الجدول حرص الصين على تمكين الطلبة الجيبوتيين من اكتساب اللغة والثقافة قبل التخصص في المواد ما يعكس ذلك طبيعة وقوة العلاقات الصينية- الجيبوتية و يدل أيضاً على تعزيز التبادل الأكاديمي بين الطرفين ضمن مبادرة الصين لسياستها الدبلوماسية مع حليفتها جيبوتي ، عملت كلا الدولتين على توطيد هذه العلاقة ليس فقط من خلال توقيع الاتفاقيات المختلفة بل تعدى ذلك إلى القيام بالزيارات المتبادلة من كلا الطرفين ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الزيارات التي منحت العلاقة بين الصين وجيبوتي منحى مختلف - **جدول رقم (٢) يوضح الزيارات للساساة والدبلوماسيين الصينيين إلى دولة جيبوتي (وزارة خارجية الصين ، ٢٠٢٥، ص ١) .**

ت	أسم المسؤول	السنة التي زار فيها دولة جيبوتي
1	نائب رئيس مجلس الدولة الصيني (جي بنغفي)	إيلول ١٩٨٠
2	وزير البناء الحضري والريفي (روي شينغ ون)	آذار ١٩٨٥
3	نائب وزير الخارجية (يانغ فو تشانغ)	آب ١٩٩٠
4	وزير الرياضة (وو شاو زو)	حزيران ١٩٩٣
5	ونائب رئيس المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني(وانغ تشاو قوه)	آيار ١٩٩٤
6	نائب رئيس مجلس الدولة ووزير الخارجية(تشيان تشي تشن)	كانون الثاني ١٩٩٦
7	مساعد وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي (يانغ ون شنغ)	1998
8	نائب وزير الخارجية (جي بيدينغ)	شباط ١٩٩٩
9	المفوض السياسي لقيادة منطقة بيكين العسكرية (ودو تيه هوان)	حزيران ٢٠٠٢
10	نائب وزير الخارجية (تشياو زونغهواي)	كانون الأول ٢٠٠٢
11	نائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب	حزيران ٢٠٠٦

والجدول من إعداد الباحث - جدول رقم (٣) يوضح الزيارات للساساة والدبلوماسيين الجيبوتيين إلى دولة الصين (وزارة خارجية الصين ، ٢٠٢٥، ص ١)

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٥) العدد (٣) شباط (٢٠٢٦)

ت	أسم المسؤول	السنة التي زار فيها دولة الصين
1	الرئيس الجبوتي جوليدي أبتيدون	كانون الأول ١٩٧٩ و آذار ١٩٩١ وتموز ١٩٩٤ آب ١٩٩٨ آيار ١٩٩٩
2	رئيس الجمعية الوطنية عسكر	أيلول ١٩٨١
3	وزير الخارجية والتعاون مؤمن	آذار ١٩٨٥
4	وزير الصناعة والطاقة والمعادن فرح	تشرين الأول ١٩٩٦
5	وزير الصحة أ.م. داود	آيار ١٩٩٧
6	وزير الخارجية والتعاون م.م. شهم	تشرين الأول ١٩٩٧
7	وزير الثقافة عبد الله	نيسان ١٩٩٨
8	نائب وزير التجمع الشعبي من أجل التقدم	آيار ١٩٩٨
9	رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة فتحي	أيلول ١٩٩٨
10	رئيس الوزراء حمدو	آيار ١٩٩٩
11	رئيس البرلمان سعيد إبراهيم بادول	آذار ٢٠٠٠
12	الرئيس أسماويل عمر جيلة	٢٠٠١
13	الأمين الوطني للتجمع الشعبي من أجل التقدم واييري	آذار ٢٠٠٢
14	وزير التخطيط والإقتصادي ياسين بوه	آب ٢٠٠٢
15	الأمين العام لوزارة الخارجية أراب	أيلول ٢٠٠٢
16	وزير الصحة كامير	تشرين الأول ٢٠٠٢
17	مدير وكالة جيبوتي للأبناء بورو	تشرين الأول ٢٠٠٢

يوضح الجدولين أعلاه تطور طبيعة العلاقات بين الصين وجيبوتي خلال المدة (١٩٨٠ - ٢٠٠٦) واستمرار الزيارات الدبلوماسية من الساسة والدبلوماسيين الصينيين إلى جيبوتي والعكس صحيح، والتي عززت أهمية جيبوتي في المنطقة بوصفها دولة ذات موقع استراتيجي وسوقي مهم بالنسبة للصين، كما بين أن العلاقات تجاوزت الطابع السياسي فقط بل تعدته إلى شراكة متعددة المجالات، وأضحت أيضاً تتوسع مجالات تلك العلاقات، إذ شهدت الزيارات أختلاف المسؤولين منهم في مجال الخارجية، النقل، البناء والشؤون العسكرية وغيرها، مما يشير إلى قوة وثبات تلك العلاقات، كما مثلت تلك الزيارات إطاراً مؤسسياً لتعزيز استراتيجيات الصين في بناء شراكات دولية متعددة المستويات مع جيبوتي بوصفها أقرب حليف مهم في المنطقة نتيجة لتطور العلاقات بين البلدين في الجانب السياسي والذي مهد الطريق وبشكل كبير لتطور الجانب الاقتصادي والذي يُعد من الجوانب المهمة التي تسعى الصين إلى تطويره فقامت بكبادرة لدفع عجلة العلاقات الاقتصادية إلى توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني التي تم التطرق إليها فيما سبق، كما قدمت الصين مساعدات اقتصادية كبيرة لدولة جيبوتي حول بناء عدد من المنشآت المهمة لدى الأخيرة، مما تجدر الإشارة آلية بدأ التعاون المتبادل المنفعة بين الطرفين عام ١٩٨٢ وبحلول عام ٢٠٠٢ وقّع (٤٧٨) عقداً للتعاون في مجال الخدمات المختلفة ومن بين الشركات الصينية العاملة في المشاريع الاقتصادية في جيبوتي (شركة هندسة البناء الصينية) و(شركة الهندسة المدنية الصينية) وبعض الشركات الصينية الأخرى، وقد تولت هذه الشركات مشاريع مثل بناء مدرسة وبنك جيبوتي، وبحلول عام ١٩٩٨ تم عقد اتفاقية تجارية بين الصين وجيبوتي، لتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية، وأشارت الإحصائيات الاقتصادية إلى بلوغ حجم التجارة بين البلدين نحو (٤٩٠.٨٣ مليون دولار أمريكي) بحلول عام ٢٠٠٢ منها (٤٩٠.٨١ مليون دولار أمريكي) صادرات صينية و ٢٠ ألف دولار واردات جيبوتية (وزارة خارجية الصين، ٢٠٢٥، ص ١) جعل هذا التعاون الاقتصادي كلاً من جيبوتي والصين اللتين ترتبطان بعلاقات دبلوماسية منذ استقلال الأولى عن فرنسا عام ١٩٧٧ واستمرت ٢٦ عاماً، إلى تقدم الصين مساعدات على مدار تلك الأعوام وكانت هذه المساعدات على شكل قروض ومنح ومشاريع كبيرة وبناء الاتفاقيات التجارية التعاونية كما ذكرنا، بلغ حجم الاستثمارات الصينية مرحله متطورة جداً بالرغم من أن النفوذ الصيني في جيبوتي لا يضاهي

الفرنسي أو الأمريكي ولكنه واضح ومستمر ومتنامي، إذ يتجلى النفوذ الصيني في مشاريع القطاعين الخاص والعام على مستوى الحكومي، هذا وقد قامت الحكومة الصينية بدعوة خاصة لمسؤولين من مختلف إدارات الحكومة الجيبوتية من كل عام لزيارة الصين لمدة (١٥ يوم) تتحمل فيها الحكومة الصينية تكاليف السفر والإقامة، ففي عام ١٩٩٤ منحت الصين مساعدات غذائية بقيمة (٠.٥ مليون دولار)، وهذا وقامت ببناء (٥٥) وحدة سكنية اجتماعية بتمويل من قرض بقيمة (٢.٦) مليون دولار، وفي عام ١٩٩٧ قامت الصين ببناء جناح طبي لمستشفى بيلتييه في العاصمة بتمويل منحة قدرها (٠.٤٥) مليون دولار، وقدمت خلال سنة (١٩٨١-٢٠٠٠) قدمت منحة قدرها ٥ مليون دولار لشراء مختلف أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية والرياضية والحاسب (U.S. Department of State, U.S, 2005, P.1)، مما جعل الرئيس الصيني جيانغ تسه مين (P.1207, The Berkshire Encyclopedia of China, ٢٠٠٩) للأشادة بالتطور الحاصل في العلاقات الوثيقة بين الدولتين خلال زيارته لجيبوتي في عام ١٩٩٨ رغم التغييرات الدولية والداخلية في كلا البلدين، إذ تقدم الصين مساعدات كبيرة لجيبوتي لتحقيق العديد من النتائج الإيجابية من خلال توطيد العلاقات الدبلوماسية الثنائية، كما تقدر دولة جيبوتي علاقتها مع الصين وتدعم إعادة توحيد الصين مع تايوان (U.S. Department of Defense, ٢٠٠٩) شكلت العلاقات الصينية الجيبوتية نوع من الشراكة التعاونية لما لها من تأثير كبير على كلا الطرفين فحسب ما أشارت إليه تقارير البنك الدولي في إحدى تقاريره السنوية منذ عام ١٩٧٨ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الجيبوتي أكثر من ٩ % سنوياً، وأنتشل أكثر من (٨٠٠) مليون شخص أنفسهم من براثن الفقر من أن بدأت الصين في الانفتاح على إفريقيا وقيامها بالعديد من المشاريع الاقتصادية في جيبوتي حتى الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات (World Bank Group, ٢٠٢٥, P.1) يتضح مما سبق دراسة العلاقات الثنائية بين الصين وجيبوتي منذ أنطلاقتها وحتى عام ٢٠٠٠ شكلت اللبنة الأساسية لثمرة العلاقات بين كلا الدولتين والذي بُنيت عليه الشراكة اللاحقة بين الطرفين فيما بعد، وقد اتسمت السياسة الصينية في بادئ الأمر إلى التركيز على مبادئ الاعتراف المتبادل بأهم أحداث المفصلين التي شهدتها الصين وجيبوتي وعدم التدخل بين الطرفين في الشؤون المختلفة سواء في الشؤون السياسية أو الاقتصادية والشؤون الداخلية أو الخارجية، كما سعت كلا الدولتين إلى تعزيز التعاون القائم على المنفعة المشتركة والتعاون الثنائي الذي كان له الأثر الأكبر في دفع العلاقات الثنائية إلى مستويات كبيرة لم تشهدها جيبوتي وهو ما عزز مكانة الصين كطرف داعم للتنمية في جيبوتي ودولة ذات سطوة تجارية واقتصادية في القرن الأفريقي، ففي الصعيد الاقتصادي، ساهمت المساعدات الصينية وتنفيذ المشاريع التنموية والبنى التحتية المهمة في مجالات عده منها الصحة والتعليم في ترسيخ صورة الصين كشريك إستراتيجي مهم لجيبوتي بديل عن القوى التقليدية المعروفة آنذاك في المنطقة، وبذلك يمكن القول إن المدة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ أرست دعائم علاقة متينة بين الطرفين وساهمت بظهور دولة محورية في قارة إفريقيا، قائمة على التدرج والتكامل، كما مهدت للانفتاح الصيني الأوسع على جيبوتي بشكل خاص وقارة إفريقيا بشكل عام في العقود التي تلت.

٢-١ - العلاقات السياسية و الاقتصادية بين الصين وجيبوتي (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) 2-

٢-١ - العلاقات السياسية: منذ بداية الألفينيات شهدت جيبوتي صراعات داخلية عديدة وانتخابات متعددة الأحزاب لم تشكل أي معارضة حقيقية للطبقة السياسية الحاكمة، وقد كانت جزء من منطقة غير مستقرة مما يجعل جيبوتي مكاناً جذاباً للمستثمرين المحتملين وكان لموقعها الجغرافي الأثر الأكبر في جذب المستثمرين من مختلف دول العالم، إذ تبلغ مساحتها (٢٣,٢٠٠ كم) فقط حوالي (٩٢٠,٠٠٠ نسمة) ومعدل فقر عام مرتفع يبلغ (٤١ %) ووفقاً لبيانات الأمم المتحدة الإنمائي بتاريخ ٢٠١٩ يبلغ مؤشر التنمية البشرية في جيبوتي حوالي (٠.٤٩٥) فقط، وهو أدنى المعدلات في العالم، كما تحتل المرتبة (١٧١) من بين (١٨٩ دولة)، ويبلغ متوسط العمر المتوقع لسكانها ٦٦.٦ عاماً فقط، ويبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي (٣,٦٠١ دولاراً أمريكياً)، وأرتفعت نسبة الفقر في جيبوتي عام ٢٠١٥ حوالي (٢٣ %) أي نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من (١.٢٥ دولار أمريكي) في اليوم، كما وتملك ولة جيبوتي معدل بطالة متناقض ولكنه لا يزال مرتفع للغاية، إذ يقدر بنحو (٣٩ %) في عام ٢٠١٦، على الرغم من هذه المؤشرات فقد حافظت البلاد من حيث الاقتصاد الكلي على نمو كبير خلال السنوات التي تلت حوالي (٦.٥ %) في عام ٢٠١٥ و (٦.٧ %) في عام ٢٠١٧ وهذا ما سنتحدث عنه فيما بعد، كما تملك جيبوتي موارد طبيعية قليلة وأنتاجاً محدوداً للغاية من ناحية تقوم جيبوتي بتصدير جلود الحيوانات والخردة المعدنية والسلع المعاد تصديرها، وتعتبر إثيوبيا أكبر سوق لها إذ تستوعب (٣٨.٨ %) من حيث صادراتها، تليها الصومال، قطر، البرازيل، اليمن و الولايات المتحدة الأمريكية، كما تستورد عدد من الموارد منها المواد الغذائية والمشروبات ومعدات النقل والموارد الكيميائية والمنتجات البترولية والمنسوجات، تأتي الواردات بشكل رئيس من دول الخليج مثل الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية و اليمن وتستورد أيضاً منتجات فرنسية وصينية، بالتالي مع ضعف الإنتاج المحلي إلى حد ما يعد قطاع النقل المصدر الرئيسي للدخل للبلاد، إذ يمثل (٧٠ %) من الاقتصاد الوطني ولا شك أن ثقل هذا القطاع يعود إلى الموقع الإستراتيجي لدولة جيبوتي في القرن الإفريقي

والذي يتم أستغلاله أيضاً من خلال القواعد العسكرية الأجنبية المقامة على أراضيها وتعد القاعدة الصينية أحد أبرز تلك القواعد وهذا ما سنتناوله فيما بعد (P.158, ٢٠٢٢, Gachuz) أن الموقع الجيوستراتيجي لجيبوتي جعلها عُرضة لإنفتاح الدول الأوروبية لذا سارعت الصين بإقامة علاقات سياسية ودبلوماسية وكان في مقدمة هذه الدول الصين، يذكر أن تلك العلاقات ترجع إلى عام ١٩٧٩ كما بينا سابقاً، ومنذُ بداية الالفينات بدأ الاهتمام الصيني يتجلى بكل أكثر وضوحاً، فمنذُ بداية عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠، تشير البيانات أن تطور الصين ونفوذها في جيبوتي وأفريقيا على نطاق واسع يوازي التوسع الإقتصادي الصيني في أميركا اللاتينية وأستثماراتها ونفوذها، ويمكن الإشارة هنا للربحية الصينية في التوسع العسكري في جيبوتي للقيام بعملية مكافحة القرصنة لحماية مصالحها البحرية من مبادرة (الحزام والطريق)، فمن خلال ذلك سعت الصين إلى توسيع نفوذها السياسي والعسكري والإقتصادي في جيبوتي (P.15, ٢٠٢٠, Daniel P. Reuter) تأتي المساعدات الصينية لجيبوتي مع نهج عدم التدخل في الشؤون الداخلية الجيبوتية، مع قاعدة واحدة: يجب أن تتبع جيبوتي سياسة "الصين الواحد" أي قطع العلاقات مع دولة تايوان لقد أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع جيبوتي أكثر من باقي دول إفريقيا الأخرى كما هو معروف، وقد أتخذت هذه العلاقات أشكال عدة منها علاقات دبلوماسية من خلال أجتتماعات رفيعة المستوى وزيارات بحرية إلى الموانئ وتدريبات عسكرية ووفقاً لمعهد دراسات الأمن القومي احتلت جيبوتي المرتبة الثالثة من حيث عدد التفاعلات الدبلوماسية العسكرية لجيش التحرير الشعبي الصيني بين الدول الإفريقية بين عامي (٢٠٠٣-٢٠١٦) بعد جنوب أفريقيا ومصر (P.25, Ibid) لمعرفة محتوى العلاقات الصينية الجيبوتية لابد من التطرق للعلاقات الصينية الإفريقية والتي نشأت في ستينات القرن الماضي، وتشكلت في سياق الحرب الباردة والذي بدوره شهد صراع كبير بين النظامين السياسيين (الرأسمالي والإشتراكي)، وأتخذت شكلها الحديث في أوائل التسعينات مع أنهيال الإتحاد السوفيتي، خلال هذه المدة تشكلت مبادئ العلاقات السياسية والدبلوماسية والأقتصادية بين الصين ودول إفريقيا وتطورت خلال عدد من الزيارات الرسمية المتبادلة العديدة بين الصين ودول إفريقيا، وأستناداً إلى نتائج منتدى "التعاون الصيني الإفريقي الأول" في العاصمة الصينية بكين، نشر برنامج التعاون الصيني الإفريقي في مجال التنمية الأقتصادية والأجتماعية والذي أصبح بمثابة مقدمة لتنمية التعاون بين الصين والدول الإفريقية في القرن الواحد والعشرين، هذا التطوري جعل وجهات النظر متضاربة في تفسير حيثيات تلك العلاقة وأصبح موضوعاً للبحث الحديث لذي يطرح وجهتي نظر: يرى الأول أن تطور تلك العلاقات يعود إلى حاجة الصين للموارد وتسمى هذه السياسية التي تنتهجها الصين والتي تهدف حصرياً إلى تحقيق تحقيق مصالحها في إفريقيا " سياسة الأستعمار الجديد " وفي سياق هذه السياسة ظهر مصطلح " دبلوماسية فخ الديون "والتي تتميز بإمكانية مصادرة الدولة الدائنة لممتلكات أو أصول الدولة المقترضة في حال تراكم الديون عليها وأستحالة سدادها ووفقاً لوجهة نظر أخرى، فإن التعاون بين الصين ودول القارة مفيد للطرفين، أي أن العلاقة بين الصين والدول الإفريقية تعود بالنفع على الجانبين (P.159, 2022, Л.В. Пономаренко) كان لجذور العلاقات الصينية الإفريقية هذه أهمية كبيرة في دعم إقامة العلاقات الصينية الجيبوتية وجعلها ممكنة، فقد إزدادت عدد الزيارات السياسية والدبلوماسية بين الطرفين، وتمكنت جيبوتي من إرسال الطلاب بشكل مطرد إلى الصين وأعيد إطلاق السياسة الصينية للبناء وبدأ التعاون الشامل بين العاصمتين وكان هذا أيضاً يبدأ مرحلة جديدة من التعاون الثنائي بين الطرفين، وتجسد أهم عنصر في هذا التعاون الثنائي في إنشاء أول بعثة دبلوماسية جيبوتية في بكين عام ٢٠٠١، هذا وكان إنشاء السفارة الجيبوتية على الأراضي الصينية عاملاً حاسماً في توطيد العلاقات بين الدولتين، ويمكن اجمال اسباب أفتتاح السفارة بالآتي، أولاً بسبب الزيادة الكبيرة في علاقات الصداقة والتعاون القائمة بسعادة بين البلدين وزيادة التجارة، وزيادة عدد البعثات الطلابية، الجدير بالذكر أن ترسيخ الوجود الدبلوماسي لجيبوتي على الأراضي الصينية كان أمراً مستحيلاً خلال الحرب الباردة، إلا أنه أصبح ممكناً بعد نهاية تلك الحقبة الذي وضع حداً للسيطرة الفرنسية على مستقبل وعلاقات الدولة الفتية والتي تعد جيبوتي إحدى أهم تلك الدول التي كانت تسيطر عليها فرنسا وتدير شؤونها الداخلية والخارجية إذ لم يكن لديها سفارة، ولكن بعد استقلال جيبوتي عام ١٩٧٧ عملت الصين على توثيق العلاقات السياسية والأقتصادية بين الطرفين وعززت الإصلاحات الاقتصادية، التي أدت بدورها إلى تعزيز العلاقات السياسية الصينية الجيبوتية، ومع نمو تلك العلاقات إزداد التباعد بين جيبوتي الدول الكبرى الأخرى، وسرعان ما انجذبت جيبوتي إلى الرؤية الصينية التي تجمع بين النهج الاقتصادي والأمني في علاقاتها مع جيبوتي، وأصبحت العلاقات الصينية الجيبوتية قوية جداً إذ لم تعد الدول الكبرى الأخرى قادرة على منافسة الصين ومشروع التي تسعى إلى تنفيذها في جيبوتي (2021 Djama, PP.12-14) شكلت عوامل عدة والتي عُدت محور السياسة الصينية في جيبوتي، ويمكن أجمالها ب الاقتصاد والأمن كعاملين رئيسيين بالنسبة لجيبوتي وبعدان محور العلاقات الصينية الجيبوتية، فبعد أن عانت جيبوتي طويلاً من التخلف الاقتصادي وأصبحت هدفاً للعديد من الدول الأخرى التي تسعى إلى أستغلال موقعها الجيوسياسي المهم، كما حدث مع دولة إريتريا التي طالبت بجزيرة رأس دوميراس شمال الإقليم منذ عام ١٩٩٥، والتي اندلعت بسببها حرب بين الطرفين عام ٢٠٠٨، ونتيجة لهذه وجهة جيبوتي أنظارها نحو الصين بوصفها الأختيار الأنسب في

علاقاتها الثنائية، التي يُلزمها اهتمامها بالتنمية وبناءها التحتية وضعفها الأمني إلى تقوية علاقاتها مع الصين التي كانت مستعدة للمضي قدماً نحو شراكة سياسية متطورة لضمان استقرارها السياسي والاقتصادي، مدعومةً بمفهومها للتعاون المريح بين الطرفين والتي تأمل أن يكون مفيداً لكلا المصالح الصينية والجيوتية، هذا وتواصل الصين سياستها في تمويل البنية التحتية لأهم المشاريع الجيوتية مهما كانت تكلفتها، كما تولي جيوتي أهمية كبيرة للرؤية الصينية المتمثلة بأطلاق مشاريعها التنموية في جيوتي (La même source, P.15) جعلت هذه الأحداث دولة جيوتي موضع اهتمام الباحثين بالأخص الدراسات المُخصصة للعلاقات الدبلوماسية والتي تتشكل بين الدول الصغيرة، مثل جيوتي والدول الكبرى التي تتميز بأقتصادها القوي والذي يعد موضع جذب للدول التي تعاني من وضع سياسي غير مستقر و اقتصاد متدني، علماً أن جيوتي تتمتع بخاصية الدفاع عن مصالحها من خلال استراتيجية الانفتاح على القوى العظمى والمشاركة في المؤسسات الدولية، كما تلتزم حكومة جيوتي باستراتيجية تنويع الشراكات، وتغيير الشراكة التاريخية مع فرنسا والولايات المتحدة، والانتقال إلى التعاون مع إثيوبيا والصين وقوى أخرى ، وهذا يسمح لها بإدارة سياستها الخارجية بشكا أكثر أمناً، وتحقيق الاحتياجات والأولويات المحلية المطلوبه، مع تعزيز دورها في المنظمات الإقليمية والمؤسسات الدولية، يلفت هذا النهج تجاه دبلوماسية الدول النامية الانتباه إلى قدرتها على العمل في نظام العلاقات الدولية بفعالية ، أكبر من منظور مصالحها الخاصة، ونشير هنا الى عدد من القضايا التي تسعى جيوتي لتحقيقها من خلال الشراكة مع دولة الصين ، والتي تشمل قضايا الحرجة لاقتصاد جيوتي ضمان الوصول المستمر للكهرباء والمياه، في عام ٢٠٠٥ كان مشروع نقل الكهرباء بين إثيوبيا وجيوتي التابع لبنك التنمية الأفريقي يهدف إلى معالجة هذه المشكلة، ولكن على الرغم من ذلك، تُنفق معظم الموارد على صيانة الموانئ والمصانع، بالتالي نظراً لعدم وجود مصدر دائم للكهرباء، فإن ربحية مشروع السكك الحديدية الكهربائية بين أديس أبابا وجيوتي موضع شك (Л.В. Пономаренко , Предыдущий источник , стр.161) كانت المبادرة التي أطلقتها الصين والتي عُدت حجر الزاوية الأساس في الاستراتيجية المتبعة للصين وهي مصممة لتعزيز الريادة الاقتصادية لبكين من خلال أجندة شاملة لتطوير البنية التحتية في المناطق المجاورة، وتشمل المبادرة مسارين رئيسيين أولها الطريق البري (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير) والطريق البحري (طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين) ، وكان من أبرز الأهداف الموضوعه لهذه المبادرة هو تعزيز العلاقات التعاونية مع مختلف الدول بما في ذلك جيوتي ، من منظور جيوسراتيجي تمثل جيوتي موقعاً جذاباً للصين لتوسيع نفوذها في القرن الأفريقي ، يتيح موقع جيوتي عند طرف القرن الأفريقي الوصول إلى مضيق باب المندب، الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي وخليج عدن، تُعد هذه الطرق حيوية للتجارة العالمية، إذ يُنقل ما يقرب من (٨.٩٪) من التجارة الدولية و (٢.٥٪) من النفط الخام العالمي عبر البحر الأحمر يومياً، وبصفتها بوابةً من البحر الأحمر إلى خليج عدن والمحيط الهندي، تزايد أهمية جيوتي للقواعد العسكرية الأجنبية، فهي مقر القيادة الأمريكية للقرن الأفريقي (CJTF) المتمركزة في معسكر ليمونييه، وتوفر الدعم اللوجستي لعمليات مكافحة القرصنة متعددة الجنسيات قبالة الساحل الصومالي (Dalmar, ٢٠٢٤, PP.21-22) .

العلاقات الاقتصادية :-2-2- فيما يخص الجانب الاقتصادي أعلنت الصين عام ٢٠٠٠ عن إصدار استراتيجيتها التي عرفت ب (GO GLOBAL) التي دفعت اقتصاد الصين إلى آفاق جديدة نحو تكوين علاقات ثنائية مهمة تسعى من خلالها إلى تحقيق مصالحها المرجوه في إفريقيا ، والتي تسهم في نمو اقتصادها من جهة وتقدمة نحو الأمام وتحقيق مصالحها التجارية في أهم الموانئ الأفريقية من جهة أخرى، كما كانت الصين تسعى إلى الانخراط في الاستثمار الأجنبي الخارجي المباشر لترسيخ مكانة الصين كمستثمر رئيسي لاسيما في اقتصادات الأسواق الناشئة، فكان لهذا أهمية كبيرة بالنسبة لدول إفريقيا إذ لاتزال العديد من الدول تعاني من آثار أزمة الديون وما تلاها من كوارث التكيف الهيكلي، إن تركيز الصين المستمر على تطوير شراكات استراتيجية مع الدول الإفريقية من خلال المشاركة في عدد من القمم الاقتصادية التي تدعم اقتصادات الدول الناشئة مثل المنتدى الثلاثي السنوي للتعاون الصيني الإفريقي وضع الأساس للعلاقات الودية بين الدول الاقتصادية الكبرى والدول الصغير التي تسعى إلى رفع مستواها اقتصاداً كالعلاقات الصينية مع دول إفريقيا ومن أهم هذه الدول جيوتي والتي حفزتها ودعمتها المبادرة الصينية فيما بعد (Elizabeth Elenwo, 2023, P14) أن اختيار الصين لجيوتي كحليف استراتيجي في المنطقة كانت نقطة تحول بالنسبة لجيوتي التي شهدت تطوراً ملحوظاً سواءً من الجانبين الاقتصادي والتجاري، مدفوعاً بانفتاحها على الأسواق العالمية واستقطابها لاستثمارات استراتيجية في قطاع البنية التحتية، مستفيدةً من موقعها الجغرافي الحيوي على البحر الأحمر، وعلى الرغم من التقلبات السياسية التي تشهدها المنطقة، فقد سجل الاقتصاد الجيوتي نمواً سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو (٤.٤٪) خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠، مما انعكس إيجاباً على مستوى دخل الفرد، إذ تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال ذات الفترة وقد ساهم هذا النمو في تحقيق تقدم ملموس في مؤشرات التنمية الاجتماعية، لا سيما في مجال الحد من الفقر، إذ انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من (٢٢.٣٪) في عام

٢٠٠٠ إلى نحو (١٧٪) بحلول عام ٢٠١٩ وفقاً للبيانات الرسمية (World Bank, 2018, PP.1-12), وفي هذا السياق لعبت الاستثمارات الصينية دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في جيبوتي, إذ تشير التقارير إلى أن الصين قدمت ما يقارب (١.٥ مليار دولار أمريكي) لتمويل مشاريع بنية تحتية كبرى في جيبوتي, ويمكن تلخيص أبرز هذه المشاريع وأبرزها هي إنشاء منطقة تجارة حرة بقيمة تقدر بـ (٣.٥ مليار دولار أمريكي) والتي تعد من أبرز المشاريع التجارية التي كانت منتظرة, والتي من المتوقع أن تكون الأكبر من نوعها في إفريقيا, والتي ساعدت بتقليل معدل البطالة, كما تم الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع عام ٢٠١٨, وقد وفر هذا المشروع نحو (٢٠٠ ألف) فرصة عمل جديدة في جيبوتي, كما ارتفع حجم التجارة نحو (٧ مليارات دولار أمريكي) خلال المدة ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠ وكانت هذه المنطقة تملكها عدة شركات صينية مع هيئة ميناء جيبوتي, الأمر الذي يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الطرفين, ويؤكد دور للصين الكبير في تعاظم الاقتصاد الإفريقي (World Bank, 2024, P.1) كانت لهذه الشراكة الأثر الأكبر في تطوير العلاقات الصينية الجيبوتية إذ أن شركة ميناء جيبوتي المستقل الدولي تأسست في الأصل كشركة عامة لإدارة وتنظيم ميناء جيبوتي ولكن في عام ٢٠١٢, ثم تحويلها إلى شركة خاصة ذات أسهم تسمى ميناء جيبوتي, إذ تمتلك شركة (الصين ميرشانتنس القابضة الدولية) بنحو (٢٣.٥ ٪) من أسهمها بينما تمتلك هيئة الموانئ والملاحة في جيبوتي الأسهم المتبقية ويتم تشغيل ميناء دورالية متعدد الأغراض بنسبة (١٠٠ ٪) (World Bank, 2018, PP.1-12), نتيجة لذلك وصلت العلاقات الصينية الأفريقية بشكل عام إلى ذروتها في عام ٢٠١٢, إذ أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لأفريقيا مما يدل على التراجع الحتمي للولايات المتحدة كقوة تجارية ضرورية في أفريقيا, وقد ازداد نفوذ الصين على القارة جزئياً بسبب نهج الرئيس الصيني شي جين بينغ (٣١-٣٣) (Linda Inês, ٢٠٢٠, PP.1-12) "اللاءات الخمسة" تجاه التدخل الصيني في الشؤون الأفريقية ضمن أهداف المبادرة, تركز هذه الاستراتيجية على قيم عدم التدخل ملتزمة بما يلي:

- ١- عدم التدخل في سعي الدول الأفريقية إلى مسارات التنمية التي تناسب ظروفها الوطنية.
- ٢- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية .
- ٣- عدم فرض إرادتنا على الدول الأفريقية .
- ٤- عدم ربط المساعدات المقدمة لأفريقيا بشروط سياسية .
- ٥- عدم السعي لتحقيق مكاسب سياسية أنانية في الاستثمار والتعاون المالي مع أفريقيا جعلت الصين من نفسها حليف قوي في المنطقة, مما وفر ذلك لأفريقيا مساحة لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية مع الصين , و التركيز على التنمية السلمية, في ضوء ذلك تستخدم الصين شعار التعاون بين الدول إفريقيا لإبراز هويتها المشتركة مع الدول الأفريقية لتعزيز الدعم لمبادرة الحزام والطريق التي تسعى إليها, بالإضافة إلى تعزيز قدرات الدول من خلال تبادل المعرفة والمهارات والموارد والخبرة التقنية , مما يبرز الجوانب الأساسية للعلاقات الصينية الأفريقية, والأهم من ذلك تتناغم رؤية الصين وأفريقيا للمستقبل متكاملتين في أهدافهما المتمثلة في تطوير البنية التحتية, التصنيع, السلام والأمن, مما يعني وجود مستوى عالٍ من التأزر بين المبادرة الصينية وأهداف الدول الأفريقية للنهوض بأهداف التنمية الأفريقية الشاملة, إذ تتبع الصين هذا النهج في علاقاتها مع جيبوتي, مستفيدة من قدراتها المالية للتقريب بين البلدين, تشير الإحصائيات أن الصين أقرضت دولة جيبوتي مبلغاً كبيراً في مزيج من القروض الميسرة والمنح, بلغ مجموعها حوالي (١.٤ مليار دولار), لتصبح المصدر الرئيسي لتمويل البنية التحتية لجيبوتي,, بالإضافة إلى كونها شريكها التجاري الرئيسي (Elizabeth Elenwo, OP.Cit, P.20) أما بالنسبة لدور الصين فقد برز الساحة كقوة دعم اقتصادية كبيرة فقد كان واضحاً من خلال المساعدات التي استثمرت في جيبوتي والتي عدت أساس العلاقات الاقتصادية بين البلدين ويمكن أجمال أبرز هذه المشاريع والتي كانت مشاريع صينية مفيدة لتنمية جيبوتي وتقوية اقتصادها, منها خط أنابيب المياه بين جيبوتي وإثيوبيا والذي نفذ عام ٢٠١١ , ميناء غوبيت ٢٠١٣ , الميناء متعدد الأغراض في دوراليه ٢٠١٣, والأهم من ذلك أن إنشاء منطقة التجارة الحرة الدولية في جيبوتي والتي كانت عام ٢٠١٥ والذي شكل نقطة تحول في إدارة التجارة الجيبوتية مع الاقتصاد العالمي, مما عزز مكانتها كمركز للتجارة الدولية بتكلفة باهظة بلغت (٣.٥ مليار دولار), وقد أدى استمرار مشاركة الصين في جيبوتي إلى اعتماد الأخيرة على الأولى اقتصادياً بشكل كبير, إذ أصبحت جيبوتي متشابكة بشكل أساسي مع التمويل الصيني , وقد عزز قرار الصين بإنشاء أول قاعدة عسكرية دولية لها في جيبوتي في عام ٢٠١٧ هذه الشراكة في التاريخ والتي سنتحدث عنها بشكل مفصل فيما بعد هذه المشاريع جعلت العلاقات الاقتصادية بين الصين و جيبوتي وطيدة (Ibid, P.21) أدت العلاقات السياسية الصينية الجيبوتية إلى إنشاء "مبادرة الحزام والطريق" التي أبتدعتها الصين كنوع من الاستراتيجيات التنموية والاقتصادية, وكانت تهدف إلى تعزيز الترابط التجاري والبنية التحتية بين آسيا وأوروبا وإفريقيا , وقد شكلت إفريقيا محوراً لهذه المبادرة نظراً لموقعها الجغرافي كما ذكرنا, وقد أعلن عن المبادرة

الصينية في عام ٢٠١٣، وهي بمثابة أداة تنفيذية لإرادة الرئيس شي جين بينغ، يمكن للصين من خلالها توسيع نطاق نفوذها وترابطها وهيمنتها بشكل ملموس وواسع النطاق عبر أوراسيا وإفريقيا والمحيط الهادئ مما يُذكرنا بأهداف طريق الحرير الأولي في عهد أسرة هان ويمكن تقسيم المشروع إلى عنصرين هما : الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري ، يسعى الأول إلى بناء شبكة شاملة من الطرق البرية الحديدية وخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي وشبكات الكهرباء لزيادة الاتصال بين غرب الصين وآسيا الوسطى وإحياء طرق التجارة التاريخية التي تربط آسيا بأوروبا وخارجها ، كما يسعى هذا المشروع إلى إنشاء شبكة واسعة النطاق من الموانئ ومشاريع البنية التحتية الساحلية الأخرى لتأمين العلاقات بين الصين وجنوب آسيا وأفريقيا (وبالأخص دول القرن الأفريقي) والبحر الأبيض المتوسط وتعزيز اقتصاد الصين، في حين أن المبادرة قد ساهمت كثيراً في تحويل العديد من الاقتصادات الأفريقية من خلال تحسين التجارة وتطوير البنية التحتية وغيرها من الوسائل، فإن السؤال الأكبر حول نية الصين الحقيقية هو موضوع مثير للجدل يثير تكهنات من العديد من الأكاديميين والمسؤولين المنتخبين على حد سواء (خاصة في الأوساط الغربية)، خطط المبادرة الصينية مشكوك فيها بشكل ملحوظ مما يترك مجالاً كبيراً للتخمين حول المشروع كأداة قوة غير متكافئة لتعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي للصين في الدول النامية (Ibid, PP.14-15) نشير هنا إلى قيام العديد من الدراسات حول موضوع المبادرة إذ أشارت إلى أن لها بعد مستقبلي مهم حول تعزيز تدفقات التجارة في (١٥٥) دولة مشاركة بنسبة (٤.١٪)، بالإضافة إلى خفض تكلفة التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين (١.١٪ و ٢.٢٪)، ونمو الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية في شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة تتراوح بين (٢.٦٪ و ٣.٩٪) في المتوسط، وفقاً لمستشارين مقرهم لندن من المرجح أن تزيد المبادرة الصينية الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار (٧.١ تريليون دولار) سنوياً بحلول عام ٢٠٤٠، وأن الفوائد ستكون واسعة النطاق نظراً لأن البنية التحتية تُخفف المشاكل التي تُعيق التجارة العالمية، كما لخص مركز البحوث الاقتصادية والتجارية إلى أن المشروع من المرجح أن يجذب المزيد من الدول للانضمام إليه، إذا أحرزت مبادرة البنية التحتية العالمية تقدماً واكتسبت زخماً، كما يشيد المؤيدون للمبادرة لإمكاناتها في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لا سيما في الدول النامية ومع ذلك وُجهت أيضاً انتقادات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والأثر البيئي، بالإضافة إلى مخاوف من أن تؤدي إلى انتهاك للدول النامية أو استغلالها وتُعد هذه الرؤى المتباينة موضع نقاش نشط (Alex M, 2019, P.14). كما أن دول القرن الإفريقي كانت من أهم الدول التي دخلت إلى مشروع المبادرة ويمكن أجمال دخول دول القرن الإفريقي ومستوى الدخل بالجدول الآتي :- جدول رقم (٤) يوضح تاريخ دخول دول القرن الإفريقي لمبادرة الحزام والطريق مع الموقع الجغرافي ومستوى دخل كل دولة (North-Africa.com , P.1).

ت	الدولة	تاريخ الدخول	مستوى المعيشة	الموقع الجغرافي
1	أثيوبيا	أيلول ٢٠١٨ 1	الدخل المنخفض	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
2	أرتيريا	٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢١	الدخل المنخفض	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
3	جيبوتي	أيلول 1٢٠١٨	الدخل متوسط منخفض	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
4	الصومال	١ آب ٢٠١٥	الدخل المنخفض	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

أخذت المبادرة عدة مشاريع يمكن أجمالها بثلاثة مشاريع بنية تحتية ضخمة تُرسخ استثمارات الصين في جيبوتي: فتح ميناء دورالية متعدد الأغراض، وخط سكة حديد قياسي إلى إثيوبيا، وخط أنابيب مياه يمتد أيضاً إلى إثيوبيا، يتم تمويل كل منها بقروض غير ميسرة من بنك التصدير والاستيراد الصيني وبلغ مجموع تكلفتها (١.٥ مليار دولار)، وتُصاحب هذه المشاريع الرئيسية مجموعة من الشركات الداعمة، ومنطقة تجارة حرة جديدة وضخ رؤوس أموال خاصة بما في ذلك استحواذ مجموعة تشاينا ميرشانت عام ٢٠١٣ على حصة ملكية بنسبة (٢٣.٥٪) في هيئة الموانئ الوطنية في جيبوتي وهي هيئة موانئ جيبوتي والمناطق الحرة (Zach, 2020, P.10) يمكن أجمال هذه المشاريع بالآتي :-

أ / سكة حديد أديس أبابا - جيبوتي : يمكن أبرز أهم مشاريع مبادرة الحزام والطريق هو مشروع سكة حديد أديس أبابا - جيبوتي التي تعد من أهم المشاريع الاقتصادية التي تبنتها الصين والتي كانت أساس للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ بدء العمل بالمشروع في ٢٠١١ وقد تم وضع (٥.١ مليار دولار أمريكي) كقيمة رئيسية للمشروع، كما تم تحديد مدة المشروع نحو (٦ سنة)، وتعتبر أول خط سكة حديد كهربائي قياسي في إفريقيا عدت جزء من المبادرة (Global Infrastructure Hub(GI Hub),2023,P.72) هذا و تم بناء سكة حديد إثيوبيا - جيبوتي التي تم الانتهاء منها بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٥ بطول ٧٤٠ كم، يربط أديس أبابا، عاصمة إثيوبيا ومدينة جيبوتي عاصمة جيبوتي، مما يمثل بدء أول خدمة قطارات حديثة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بلغ حجم الاستثمار في هذا الخط حوالي ٤ مليارات دولار (رأس مال صيني ١٠٠٪)، تم تغطية حوالي (٧٠٪) منها بقروض من بنك التصدير والاستيراد الصيني، هذا القطر هو أول ترام تصدره الصين إلى أفريقيا، وقد صنعتته شركة

السكك الحديدية الصينية تشانغتشون لسيارات السكك الحديدية، وهي شركة صينية لتصنيع عربات السكك الحديدية، ومن المتوقع ألا يلبي هذا الطلب على التنمية الاقتصادية في أفريقيا فحسب بل يساهم أيضاً في نجاح الشركات الصينية في التوسع في أفريقيا، ويبدو أن الاقتصاد الصيني الحالي ينمو بسرعة وهو عامل في توسع الشركات الصينية في الخارج، وقد تم العمل بالمشروع مع عدد من الشركات أبرزها (尹曼琳, 2015, P.204), شركة السكك الحديدية الإثيوبية الجيبوتية القياسية - (EDR) ١ مجموعة السكك الحديدية الصينية المحدودة . 2- (CREC) شركة البناء الهندسي المدني الصينية . 3- (CCECC)

ومسنيين هنا تسلسلاً زمنياً للمشروع منذ بدأ العمل به إلى الانتهاء منه رسمياً .

- جدول رقم (٥) يوضح تسلسلاً زمنياً لتطور مشروع سكة حديد أديس أبابا - جيبوتي (Global Infrastructure , OP.Cit , 2023, P.74) (Hub/GI Hub) .

السنة	تطور المشروع
2007	تم تشكيل المجموعة الاستشارية الفنية تحت إشراف وزارة النقل الإثيوبية لتحديد إطار عمل شبكة السكك الحديدية في إثيوبيا
2027	في تشرين الثاني من نفس السنة تم تشغيل السكك الحديدية الوطنية
2010	تم عقد إتفاقية لتحديث خط سكة حديد أديس أبابا - جيبوتي بين إثيوبيا والصين كجزء من مبادرة
2010	وفي حزيران من نفس السنة تم الاتفاق على مذكرة تفاهم بشأن تطوير وتشغيل خط سكة حديد قياسي بين إثيوبيا - وجيبوتي
2011	بدء بناء خط السكك الحديدية بين أديس أبابا - وجيبوتي
2013	تم عقد إتفاقية التكامل الإقليمي بشأن تكامل البنية التحتية للسكك الحديدية بين إثيوبيا وجيبوتي
2016	وفي شهر تشرين الأول تم افتتاح خدمة السكك الحديدية الإثيوبية رسمياً
2017	في شهر كانون الثاني تم افتتاح خدمة السكك الحديدية الجيبوتية رسمياً
2018	افتتاح خدمة السكك الحديدية التجارية رسمياً

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى المدة الزمنية التي تمكنت خلالها الصين من إنهاء مشروع سكة حديد أديس أبابا - جيبوتي والتي أستمّر المشروع ابتداءً من طرح الفكرة (١١ سنة) وتم تنفيذه بشكل رسمي خلال مدة قدرها (٤ سنوات) وأبتدأ بطرح المشروع سنة ٢٠٠٧ من خلال تشكيل لجان فنية مختصة لإنهائه وبشكل مدروس، هذا وتم إدراج المشروع بأتفاقية في المبادرة سنة ٢٠١٠ وتنفيذه والبناء الفعلي سنة (٢٠١١ - ٢٠١٦) إلى افتتاحه بشكل رسمي سنة ٢٠١٧، يمثل هذا المشروع بالنسبة لدولتي إثيوبيا وجيبوتي أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية وبدعم مباشر من الصين التي تمكنت من جعل تنفيذ مشروع المبادرة على قدم وساق كما كان نقطة تحول بالنسبة لإثيوبيا التي كانت بأمر الحاجة لتنفيذ المشروع مع دوله أقليمية وبمنفذ بحري جيبوتي التي كانت تعاني هي الأخرى من وضع اقتصادي صعب مما عزز من التجارة الدولية، كما يمثل هذا المشروع نموذجاً للتعاون الدولي بين الأطراف المتعاقدة المتوقع أن يحقق خط السكة الحديد الجديد مزايا كبيرة لنقل البضائع لمسافات طويلة، بما في ذلك تقليل أوقات السفر بشكل كبير من ٥٠ ساعة إلى ١٠ ساعات، من ناحية التكلفة فإن تعريفات الركاب والشحن المؤقتة التي اعتمدتها الحكومتان تنافسية للغاية مقارنة بالنقل البري (٠.٠١٧ دولار أمريكي) لكل راكب/كم، ومعدل استيراد (٠.٠٤٦ دولار أمريكي) لكل طن/كم، ومعدل تصدير (٠.٠٢٣ دولار أمريكي) لكل طن/كم، مما يمنح السكك الحديدية ميزة تنافسية من حيث التكلفة ، كما عزز خط السكة الحديد الجديد أداء ممر التجارة الدولية ويساهم بشكل كبير في تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، بالنسبة لإثيوبيا يساعد ذلك على تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في التنمية الاقتصادية المستدامة والمستقرة نحو دولة متوسطة الدخل، مع نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٨.٣٪) في عام ٢٠١٩ ، كما منحت شركة السكك الحديدية الإثيوبية عقد (الهندسة والمشتريات والبناء) لخط السكك الحديدية من أديس أبابا إلى ميناء جيبوتي لشركتين صينيتين مملوكتين للدولة هما شركة (CREC) وشركة (CCECC) هذا ومولت حكومتا إثيوبيا وجيبوتي (٣٠٪) من المشروع، وتمتلكان حالياً أصول السكك الحديدية، وتم تمويل نسبة (٧٠٪) المتبقية من تكلفة المشروع من خلال قروض ميسرة من بنك التصدير والاستيراد الصيني ، وبنك التنمية الصيني والبنك الصناعي والتجاري الصيني وقد دعمت هذه القروض القيمة السوقية التي تقارب (٣.٣ مليار دولار أمريكي) وقد اشترت كل من حكومتي إثيوبيا وجيبوتي تأمين ضمان ائتماني لقروضهما (Ibid , pp.75-76) .

ب / **أستثمار الصين في مشاريع الموانئ الجيبوتية**: يهدف مشروع طريق الحرير البحري التابع للمبادرة الصينية التي تبنتها الصين إلى الربط العالمي من خلال طريق الشحن والموانئ لزيادة التجارة والنمو الإقتصادي ويربط ميناء دورالية متعدد الأغراض في جيبوتي نقطة مهمة أخرى من طريق الحرير البحري تم تمويل هذا الميناء بشكل مشترك من قبل شركة (China Merchant Holdings Intl (CMHI وهيئة موانئ جيبوتي والمناطق الحرة، إذ يُعد ميناء دوراليه الاستثمار الرئيسي للصين في جيبوتي والذي سيعمل كمركز استراتيجي لأغراض التجارة، تم افتتاح هذا الميناء في ٢٤ مايو ٢٠١٧، مع قدرات تشمل مرافق الحاويات والبضائع العامة والسائبة كدولة صناعية مزدهرة، تحتاج الصين إلى طرق آمنة ومأمونة للتجارة وأمن الطاقة حوالي (٣.٨ مليون) برميل يتم نقلها عبر مضيق باب المندب ومع ميناء دوراليه متعدد الأغراض ستتمكن الصين من الاستفادة من هذه الميزة لتلبية احتياجات الطاقة وسيعمل هذا الميناء أيضاً كمركز للدعم اللوجستي للسفن التي تعمل من وإلى قناة السويس والبحر الأبيض المتوسط، وقد أنشأت الصين بالفعل معقلاً في المحيط الهندي وهو ميناء جوادربالباكستاني (Mir Sherbaz, N.P, PP. 71-73) ومن ميناء دوراليه يمكن للسفن الصينية دخول المحيط الهندي مباشرة عبر خليج عدن مما سيساعدها على الاتصال بميناء جوادربالباكستاني وبالتالي ربط العالم من خلال طريق الحرير البحري، يحيط بميناء دوراليه منطقة التجارة الحرة الدولية في جيبوتي التي تشمل مساحة كبيرة تبلغ (٤٨٠٠ هكتار) ومع أكبر منطقة للتجارة الحرة وميناء دوراليه، أصبحت جيبوتي ساحة استراتيجية رئيسية للصين (Fahmida, 2020, P.278). عملت منطقة التجارة الحرة كمنصة لتنفيذ استراتيجية "الخروج" للشركات الصينية وستسهم في حل بعض المشكلات التجارية مثل المستوى المنخفض للكفاءة الكمركية والخدمات اللوجستية البطيئة والأجراءات الإدارية المعقدة ونقص الخدمات المساندة، مما يعزز تيسير التجارة بين الصين والدول الأفريقية (جيهان ، المصدر السابق ص، ١٩٠)، وهذا وقامت الشركات الصينية التي أستثمرت في الميناء المذكور بتوسيع طاقته الاستيعابية بشكل كبير إلى ما يتجاوز "ميناء جيبوتي القديم"، وتديره مجموعة التجار الصينيين التي تمتلك أيضاً حصة قليلة في المنشأة، وقد أثبتت إيرادات ميناء دوراليه متعدد الأغراض أنها كافية لخدمة ديونه الخاصة، في حين أن أستثمار الصين فيه وموقعه المجاور للقاعدة العسكرية الصينية قد جذب اهتماماً كبيراً ، إذ لم يكن هذا الميناء سوى واحد من مجموعة من مرافق الموانئ الجديدة والقائمة التي سعت الصين جاهدةً لأستثمار فيه وكان من أبرز المشاريع الحيوية التي راہنت عليها الشركات الصينية، ولم تنتهي أهمية مشروع ميناء دورالية عند هذا الحد فقد تميزت محطة الميناء الواقعة شرق الميناء المذكور مباشرة بقدرتها على التعامل مع (١.٦ مليون) حاوية سنوياً والتي تُعد جوهر المشروع لمجمع الموانئ في جيبوتي وأكبر مصدر لإيراداتها كما وتوفر محطة هورابزون النفطية، الواقعة بين ميناء دورالية وميناء جيبوتي خدمات تخزين الصهاريج والتزويد بالوقود للسفن التجارية والعسكرية، بما في ذلك جميع إمدادات الوقود للجيش الأمريكي ، وفي عمق خليج تاجورة بجيبوتي، يوجد ميناء بقيمة (٩٠ مليون دولار) مخصص للأسمدة التي يتم الحصول عليها من إثيوبيا المجاورة وميناء غوبيت بقيمة (٦٤ مليون دولار)، وهو منشأة متخصصة أخرى تصدر الملح المستخرج من بحيرة عسل في جيبوتي إلى الصين (Zach, OP.Cit, P. 11) .

ج / **خط أنابيب المياه إثيوبيا - جيبوتي**: تواجه جيبوتي تحديات مائية حرجة بسبب كل من الندرة والفيضانات، مما يؤثر على التنمية وفرص العمل والأمن الغذائي وسبل العيش مع مناخ جاف ومتوسط هطول أمطار سنوي يبلغ ٢٢٥ ملم فقط، فإن البلاد لديها موارد مائية متجددة محدودة للغاية (١٨٥ متراً) مكعباً فقط للفرد سنوياً، وهو أقل بكثير من عتبة الندرة المطلقة البالغة (٥٠٠ متر مكعب)، وقد أثرت موجات الجفاف المتكررة مثل تلك التي حدثت في خلال من (٢٠٠٨-٢٠١١) و (٢٠٢١-٢٠٢٢)، بشدة على أكثر من (١٠٠,٠٠٠) شخص وخفضت قطاع الماشية إلى النصف وتسببت في خسائر في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى (٤٪ سنوياً)، بالإضافة إلى ازدياد الفيضانات جعلت هذه الظروف حصول جيبوتي على المياه تحدياً كبيراً، بالإضافة لظروفها المناخية غير المواتية، إذ لا يحصل سوى (٤٧٪) من سكان المناطق الريفية على مياه الشرب الأساسية مقارنة بـ (٨٣٪) في المناطق الحضرية، وقد قامت جيبوتي باستثمارات مهمة في إمدادات المياه الحضرية من خلال إنشاء قدرة لتحلية المياه ومد خط أنابيب لتوصيل المياه من إثيوبيا، والتي توفر معاً نصف إمدادات المياه ويمكنها توفير المزيد بكامل طاقتها، ومع ذلك لا يزال وضع إمدادات المياه الريفية في جيبوتي صعباً للغاية، تؤثر محدودية إمدادات المياه على الحياة اليومية إذ تعتمد المجتمعات غالباً على مصادر بعيدة أو غير موثوقة، مما يؤدي إلى زيادة أعباء العمل، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال المسؤولين عادةً عن جمع المياه، كما أن نقص إمدادات المياه يعيق الإنتاجية الزراعية والحيوانية، مما يهدد سبل عيش الرعاة والمزارعين (The World Bank, 2025, P.3) نتيجةً لهذه المشاكل الصعبة التي عانت منها جيبوتي عملت شركات صينية بتقديم مشروع خط مياه إثيوبيا- جيبوتي لتوصيل (١٠٠,٠٠٠) متر مكعب من المياه يومياً مجاناً من إثيوبيا إلى جيبوتي، يعد بنك التصدير والاستيراد الصيني المصدر الرئيسي لتمويل المشروع آنف الذكر، إذ بلغت تكلفة المشروع بحدود (٣٤٠ مليون دولار)، كما وافق البنك إقراض حكومة جيبوتي (٣٢٢ مليون دولار) والتي ستوفر المبلغ المتبقي وقدره (١٨ مليون دولار)، ووفقاً لتقارير

صندوق النقد الدولي أن هذا المشروع قلل من مشكلة نقص المياه في جيبوتي أو القضاء على المشكلة بالأساس، نتيجةً لذلك عُد هذا المشروع من أهم المشاريع التي تهدف إلى توليد علاقات اقتصادية بين الصين وجيبوتي، يذكر أنه بدأ العمل به عام ٢٠١٧ (Erica, 2017, P.15)، إذ كان الهدف الرئيس من هذا المشروع هو نقل خط أنابيب المياه الجوفية من إثيوبيا إلى المدن الجيبوتية الرئيسية للعمل على تخفيف النقص المزمن في المياه، ولكن بسبب الأخطاء المالية والتشغيلية من قبل الحكومة الجيبوتية والتي كانت أهمها القروض المتكررة من الشركات الصينية على مشروع السكك الحديدية وخط أنابيب المياه، استكمالاً لرؤية جيبوتي كمركز تجاري ولوجستي على المستوى العالمي، مما دفع هيئة الموانئ والمناطق الحرة إلى جانب شركائها الصينيين وشركة ميناء داليان، إلى العمل على إنشاء منطقة تجارية حرة في نهاية عام ٢٠١٧، ويُعد المشروع من أبرز المراحل التنفيذية للبنية التحتية في البلاد، إذ بلغت كلفة المرحلة التحضيرية نحو (٣٧٠ مليون دولار)، وتضمنت بناء وتعبئة المساحة الصينية بمبلغ (٢٥٠ مليون دولار) فضلاً عن تطوير ثلاث مناطق صناعية تقع على طول الساحل، ويُعد المشروع أحد المشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز موقع جيبوتي كأكبر منطقة حرة في إفريقيا، إذ بلغت كلفته الإجمالية قرابة (٣.٥ مليار دولار) عند اكتماله في منتصف عام ٢٠١٩، ويُسجل هذا المشروع كأحد أبرز النماذج الاستثمارية المشتركة بين الصين وجيبوتي، لما يمثله من نقلة نوعية في النشاط التجاري والاقتصادي في المنطقة، كما يمتد المشروع على مساحة تُقدَّر بـ (٢.٥ كيلومتر مربع) ويضم أكثر من ثلاثين شركة تعمل في مجالات متعددة، وقد وصفه أحد المستثمرين الأجانب بأنه "حلم بعيد المنال تحقق"، في إشارة إلى أهميته بوصفه أحد أبرز المشاريع التنموية في القرن الإفريقي، ومن المتوقع أن يسهم المشروع في تنشيط حركة التبادل التجاري الإقليمي والدولي وتعزيز مكانة جيبوتي كمحور لوجستي استراتيجي في المنطقة (Zach, OP.Cit, P.11).

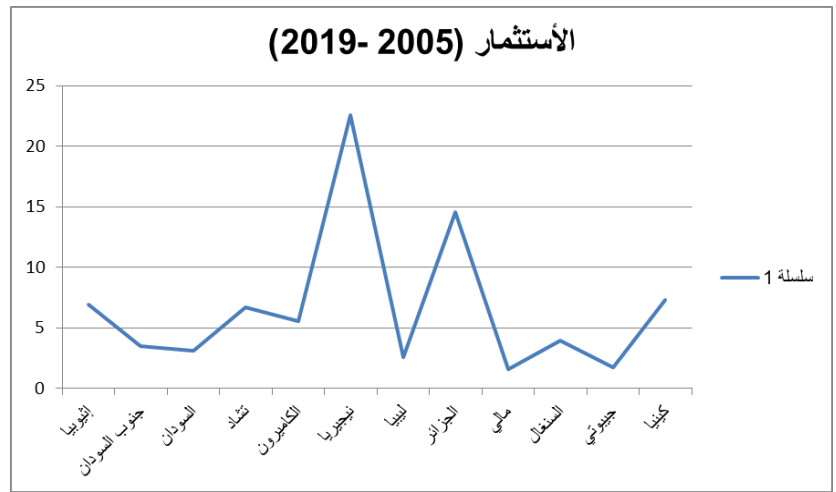
تمكنت الصين من خلال مشاريع البنى التحتية التي تبنتها في جيبوتي من وضع قدم لها في إفريقيا بشكل عام وجيبوتي بشكل خاص، مما أدى ذلك إلى رفع مستوى الطموحات الصينية بفتح قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، التي مكنت الصين من السيطرة على أهم موانئ في إفريقيا من خلال عمليات مكافحة القرصنة التي تبنتها في جيبوتي، ويمكن تلخيص أبرز هذه المشاريع كما مبين في الجدول أدناه :

- جدول رقم (٦) يوضح أهم مشاريع الاستثمارات الصينية الخاصة بالحزام والطريق (Ibid, p10).

ت	المشروع	تاريخ الإنشاء	التمويل	جهة الإنشاء	شروط القرض	التكلفة الإجمالية للمشروع	مبلغ القرض (بالدولار الأمريكي)
1	ميناء دورالية متعدد الأغراض	2014-2017	بنك التصدير والاستيراد الصيني	شركة هندسة البناء الصينية	مدة الاستحقاق ٢٠ عام معدل فائدة ٢٪ سماح ٥ سنوات	٥٨٠ مليون دولار	٣٤٤ مليون دولار
2	خط سكة حديد أديس أبابا- جيبوتي	2012-2016	بنك التصدير والاستيراد الصيني	شركة إنشاء السكك الحديدية الصينية	الشروط الأولية ٢٠١٣ مدة الاستحقاق ٢٠ عام فائدة ثابتة ٣ ٪ + سعر الليبور أعيدت هيكلتة ٢٠١٩ مدة الاستحقاق ٣٠ عام فائدة ثابتة ٢.١ ٪ + سعر الليبور	٥٩٥ مليون دولار	٤٩٢ مليون دولار
3	خط أنابيب مياه إثيوبيا- جيبوتي	2015-2017	بنك التصدير والاستيراد الصيني	شركة سي جي سي للإنشاءات الخارجية المحددة (CGCOC)	٢٠١٣ مدة الاستحقاق ٢٠ عام معدل فائدة ٢ ٪ مدة سماح ٥ سنوات	٣٣٩ مليون دولار	٣٢٢ مليون دولار

كما هو مبين في الجدول أعلاه أن العلاقات الصينية الجيبوتية خلال المدة (٢٠١٢ - ٢٠١٧) اتسمت بطابع التعاون الاقتصادي بين الدولتين وبشكل واسع، من خلال تنفيذ مشاريع إستراتيجية في عدة مجالات منها مجال النقل والمياه بتمويل من بنك التصدير والاستيراد الصيني، كما شاركت عدد من الشركات الصينية الحكومية في هذه المشاريع بشكل مباشر مما يعكس سعي الصين لتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في المنطقة كدولة قوية في قارة إفريقيا، وجاءت هذه القروض الصينية بشروط ميسرة وطويلة الأجل، مما يشير إلى أتباع الصين لسياسية أيقاع جيبوتي بالقروض العديدة لنفوذها السياسي والاقتصادي على حد سواء ضمن المبادرة التي أطلقتها الصين لتعزيز تلك الأهداف. تطور حجم الاستثمار الصيني في قارة إفريقيا إذ بلغ خلال المدة من (٢٠٠٥ - ٢٠١٩) أوج أزهاره الإقتصادي من خلال تنفيذ عدة مشاريع خاصة بطرق المبادرة التي تبنتها الصين في قارة إفريقيا عموماً و كانت جيبوتي من أبرز تلك الدول التي تم الاستثمار فيها، إذ عُدت من أهم المشاريع الاقتصادية الرائدة التي دفعت الاقتصاد الصيني للأمام، يمكن أبراز تطور حجم الاستثمارات الصينية خلال تلك المدة من خلال المخطط التالي - شكل رقم (١) يوضح حجم الاستثمار الصيني في القارة الإفريقية خلال المدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٩) (Juan, 2022,p.157).

الدولة	نسبة الاستثمار
إثيوبيا	٦.٩٦ دولار
جنوب السودان	٣,٥٢ دولار
السودان	٣,١٥ دولار
تشاد	٦,٦٩ دولار
الكاميرون	٥,٥٧ دولار
نيجيريا	٢٢,٥٩ دولار
ليبيا	٢,٦٠ دولار
الجزائر	١٤,٥٦ دولار
مالي	١,٦٢ دولار
السنغال	٣,٩٦ دولار
جيبوتي	١,٧١ دولار
كينيا	٧,٣٢ دولار



د/ القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي: عملت الحكومة الصينية بحلول تشرين الثاني ٢٠١٥ على إنشاء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي وفتحت المفاوضات بين الحكومة الصينية والحكومة الجيبوتية لإنشاء أول قاعدة عسكرية صينية في الخارج، وبعد عام واحد فقط إي بحدود شباط ٢٠١٦ بدأ بناء القاعدة العسكرية وتم الانتهاء منها في ١ آب ٢٠١٧ عندما تم الاحتفال بالافتتاح بالتزامن مع يوم تأسيس جيش التحرير الشعبي الصيني، يذكر أنه تم أنتقاد أفتتاح القاعد من قبل عدد من الوسائل الإعلامية الغربية وبالرغم من هذا الأنتقاد لم تحتج أي من الدول الأجنبية بشكل رسمي على الصين، وأستمرت الصين بمشروعها القائم على أفتتاح أول قاعدة عسكرية صينية في الخارج، ولم تخل القاعدة العسكرية من الجدل، إذ لم يقيم جيش التحرير الشعبي الصيني أي تدريبات عسكرية فيها وأن القاعدة مخصصة للأنشطة الغير عسكرية. (Lotta Kääriäinen, ٢٠٢٠, PP.14-15) . كان قرار الصين بإنشاء قاعدة عسكرية نابع من مشاركة الصين عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن منذ كانون الأول ٢٠٠٨ وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ولكن أيضاً يتمثل في حماية مصالحها الأمنية بشكل أفضل على نطاق واسع في إفريقيا والشرق الأوسط والمحيط الهندي، فمنذ أن قررت الصين المشاركة في عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن أصبحت جيش التحرير الشعبي الصيني أكثر دراية بجيبوتي، إذ قامت فرقها بزيارات منتظمة إلى موانئ المحيط الهندي والمواقع الاستراتيجية المهمة في تلك المنطقة، إذ أستغل الدبلوماسيين الصينيين هذه العمليات لإقامة علاقات دبلوماسية مع دولة جيبوتي، واصبحت الشركات الصينية أكثر أنخراطاً في الاقتصاد المحلي، كما شجع موقع جيبوتي الاستراتيجي عند باب المندب وهو مضيق يتحكم في أي مدخل إلى البحر الأحمر وقناة السويس من المحيط الهندي، وقد ظلت جيبوتي ذات أهمية عالية لجميع الدول البحرية، إذ يُعد باب المندب رابع أكثر الطرق البحرية أرتياداً في العالم، إذ تستخدمه حوالي (٣٠,٠٠٠) سفينة كل عام، فمنذ اندلاع الحرب بين إثيوبيا وأرتيريا عام ١٩٩٨ أصبحت جيبوتي بوابة ل (٩٠ %) من واردات إثيوبيا وهو حجم تجاري كبير يمثل حوالي (٩٠ %) من حركة المرور في موانئ جيبوتي (٧٣٢ - ٢٠١٩, 731 Can Pierre Cabestan).

يرمز أمتلاك الصين للقاعدة العسكرية في جيبوتي إلى تقدم الصين لتصبح قوة عظمى ويشكل تحدياً للنظام الدولي القائم وسيتيح الوجود البحري الصيني في المنطقة أكتساب القدرات التقنية اللازمة للمراقبة الإقليمية أو العمليات العسكرية الخارجية مما سيحدد المصالح الجيوسياسية للولايات

المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وأفريقيا (陈铎, 2019, P.128) يذكر أن الاستراتيجيين الصينيين شددوا على ضرورة إنشاء القاعدة بالسرعة الممكنة مما تتيح المجال للسفن جيش التحرير الشعبي الصيني لإنجاز مهامه اللوجستية البعيدة عن الصين وبشكل أعم من أجل أداء مهامها بشكل أفضل من حيث تأمين ممرات الاتصال البحري التي تعتمد عليها الصين لتطوير اقتصادها وعولمتها بالإضافة إلى مصالح الصين في الخارج , وكان قرار الصين بإختبار جيبوتي مدفوعاً بعدة عوامل يمكن الإشارة إلى بعضها, إذ أن عدم وجود خيارات متاحة للصين لإنشاء قاعدة عسكرية لها في إفريقيا , فقد عارضت عدد من الدول الإفريقية وجود قاعدة عسكرية في أراضيها , فعلى الرغم من العلاقات العسكرية والاقتصادية القوية بين الصين ودول إفريقيا, إلا أن أغلب الدول الإفريقية تفضل عدم فتح قاعدة أجنبية في أراضيها , لذا عملت الصين على تشديد علاقاتها مع جيبوتي وفتح قاعدتها العسكرية هناك, ففي عام ٢٠١٤ وقعت الصين اتفاقية مع جيبوتي تسمح من خلالها بسفن جيش التحرير الشعبي الصيني بالاستفادة بشكل أكبر من موانئ جيبوتي, لكن الصين أبقت قرار إعلان القاعدة العسكرية سرياً حتى عام ٢٠١٥, إذ أعلنت قرار إقامة القاعدة العسكرية بتاريخ آيار ٢٠١٥ وتم الإعلان الرسمي في تشرين الثاني ٢٠١٥ بعد زيارة رئيس هيئة أركان الجيش الشعبي الصيني إلى جيبوتي, كما وقعت الصين عقداً مدته (١٠ سنوات) يسمح للصين باستخدام المرافق البحرية في جيبوتي, كما أصدرت الصين بيان رسمي من وزارة خارجيتها جاء فيه التالي: "الصين وجيبوتي دولتان صديقتان, ويتم التشاور بشأن استخدام مرافق لوجستية في جيبوتي مما سيضمن بشكل أفضل للقوات الصينية القيام بعمليات حفظ السلام الدولية ومهام الحراسة في خليج عدن والمياه الصومالية وعمليات الأغاثة وغيرها من المهام" (Jean Pierre , 2019, PP.734-635) تم افتتاح القاعدة العسكرية في ١ آب ٢٠١٧ هو يوم الذكرى (٩٠) لتأسيس جيش التحرير الشعبي الصيني, فقط وصل أسطول يضم عدد من المعدات والسفن الصغيرة وموارد مشحونه من الصين إلى جيبوتي, وقد أبرمت الصين مع جيبوتي اتفاقية أيجار لمدة (١٠ سنوات) لإنشاء القاعدة العسكرية كما وافقت على دفع مبلغ الأيجار قدره (٢٠ مليون دولار أمريكي) سنوياً مقابل (٦٣ مليون دولار أمريكي) للولايات المتحدة الأمريكية و(٣٠ مليون دولار أمريكي) لليابان و (٣٠ مليون يورو) لفرنسا, على الرغم من أن المنشأة تقع في أكثر من (١٠,٠٠٠) فرد إلا أن السلطات الصينية أشارت بأنها ستبقى فيها حوالي (٢,٠٠٠) فرد, يذكر أن القاعدة العسكرية الصينية تقع في ميناء دالتون البحري بجوار ميناء المياه العميقة على بعد (٨ أميال) من معسكر ليمونير, وقد تم بناءها بسرعة كبيرة في غضون عام ونصف بواسطة شركة هندسة البناء الحكومية الصينية (CSCEC) وكانت التكلفة الإجمالية (٥٩٠ مليون دولار أمريكي), هذا وتضم القاعدة عدة مباني سكنية من أربعة طوابق ومهبط للطائرات ومرافق صيانة خاص للطائرات وعدد من المرافق اللوجستية , كما كانت مجهزة بأبراج مراقبة وجهاز تحكم بدون طيار كما كانت مجهزة بمنشأة لخزن الوقود, وجد المراقبون أن هذه القاعدة كانت عبارة عن قلعة محصنة إذ كانت تضم عدد كبير من المنشآت اللوجستية التي كان بحاجة إليها جيش التحرير الشعبي الصيني (Ibid , p.738) يتضح مما سبق في الدراسة أن العلاقات الثنائية بين الصين وجيبوتي تجاوزت الطابع الاقتصادي والسياسي وتعدته إلى جوانب أخرى, أي إلى بعد استراتيجي أعمق, تجسد بتبادل الزيارات بين الطرفين وإنشاء بنى تحتية مهمة لدولة جيبوتي وتمويل اقتصادي ضخم لإغلب المرافق المنشأة في جيبوتي, كما تم إنشاء مشاريع اقتصادية جوهرية في المنطقة منها مشروع خط سكة حديد إثيوبيا - جيبوتي, وخط مياه بين الدولتين المذكورتين أيضاً, بهذه الطريقة أنجزت الصين خطوه مهمه جداً تمثلت بإنشاء أول قاعدة عسكرية لها في الخارج في جيبوتي التي مثلت ذروة النفوذ الصيني في القرن الأفريقي , وقد شكل هذا الوجود العسكري امتداداً طبيعياً للنفوذ الاقتصادي الصيني في المنطقة بشكل متنامي, شكل هذا الوجود وسيلة ضمان وحماية للمصالح الصينية المهمة وممراتها التجارة في القرن الأفريقي والتي تعد ممرات حيوية مهمة, في المقابل استفادت جيبوتي من هذا التقرب بشكل كبير إذ ساعد هذا التقرب من تطوير بنيتها التحتية ورفع مستوى الجانب الاقتصادي , كما استفادت من إطلاق المشاريع الاقتصادية التي عدت مشاريع حيوية لدولة جيبوتي كان أهمها إنشاء سكة حديد كما تطرقنا وخط المياه بين إثيوبيا وجيبوتي, غير أن جيبوتي باتت تواجه تحدي الحفاظ على توازنها السيادي في المنطقة وسط تنافس السياسي القوى الكبرى في أفريقيا .

الذاتة :-

يمكن الاستنتاج مما سبق إن العلاقات الثنائية بين الصين وجيبوتي خلال المده (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) شكلت أنموذجاً مهماً ومتقدماً للتعاون السياسي والاقتصادي بين دولة كبرى ومهمة ذات نفوذ قوي المتمثلة بالصين وبين دولة صغيرة ذات نفوذ محدود تعاني من مشاكل كبيرة وبالأخص اقتصادياً, لكنها ذات موقع سوقي واستراتيجي وحيوي مهم وهي جيبوتي , فقد أستطاعت الصين من خلال المبادرة الصينية التي أطلقتها عام ٢٠١٣ أن تجعل من جيبوتي دولة محورية في المنطقة وأساساً لأستثماراتها في قارة أفريقيا, من خلال إطلاق عدة مشاريع تمثلت في مشاريع البنى التحتية, والمناطق الحرة والأستثمار في الموانئ الجيبوتية للأغراض التجارية و الاقتصادية والعسكرية, في المقابل استفادت جيبوتي من هذه

المشاريع إذ أستطاعت حل عدة مشاكل كانت تعاني منها، أولها مشكلة نقص المياه بعد إنشاء مشروع مياه أثيوبيا- جيبوتي، بالإضافة إلى مشروع خط سكة حديد أثيوبيا - جيبوتي، ساعدت هذه المشاريع من رفع المستوى الاقتصادي العام في جيبوتي وتطوير مرافقها الحيوية، رغم ما رافق ذلك من حجم الديون المترتبة على عاتق جيبوتي والأعتماد الكبير على الصين من خلال القروض العديدة من الشركات الصينية كما ذكرنا سابقاً، إذ أن العلاقات السياسية كانت بنفس الأهمية بالنسبة للصين فقد أتسمت بطابع الدبلوماسية، إذ عززت الصين حضورها السياسي القوي بعد إنشاء قاعدة بحرية عسكرية في جيبوتي وتم ذلك عام ٢٠١٧، وهو ما منحها قدرة على حماية مصالحها في البحر الأحمر والمحيط الهندي، اما بالنسبة لجيبوتي فقد تمكنت من الموازنة بين مصالح القوى الكبرى في المنطقة و بين مصالحها السياسية، مستفيدة من موقعها الجغرافي الجيوسياسي المهم المطل على أهم موانئ إفريقيا والحفاظ على سيادتها من خلال تحويل نفسها كشريك سياسي واقتصادي مع دولة كبرى ذات نفوذ اقتصادي مهم الا وهي الصين، بناءً على ما تقدم نستبين أن العلاقات الصينية- الجيبوتية خلال المدة دراسة البحث أتسمت بطابع التكامل الاقتصادي والمصالح المتبادلة، لكن في الوقت نفسه بين لنا أن جيبوتي قد أظهرت نوع من الأعتماد الذاتي على الصين من خلال طلب القروض المتزايدة ، الأمر الذي جعلها صيداً سهلاً للوقوع بفخ الديون المترتبة عليها، ما يستدعي قيام جيبوتي بنوع من التوازن بين أنفتاحها على العالم الخارجي المتمثل بعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع الصين، وبين أعتمادها الذاتي لخلق نوع من الاستقلال بقراراتها الداخلية والخارجية .

هوامش البحث

- ١- جيهان عبد السلام عباس ، العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية دراسة تحليلية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد ١٦ ، العدد ١٥٥، جامعة القاهرة ، ٢٠٢٢، ص ١٧٣-١٧٤ .
- ٢- فؤاد مسعد ، من تأسيس المشاريع الاقتصادية إلى بناء القواعد العسكرية النفوذ الصيني في القرن الأفريقي ، مركز ابعاد للدراسات والبحوث ، كانون الأول ، ٢٠٢٣ ، ص ٤-٥ .
- ٣- المصدر نفسه ، ص ٥ .

4 - Djama Omar Idle, Frédéric Lasserre, Chine-Djibouti l'émergence de relations multidimensionnelles, CQEG Studies, n° 4, février 2021 , 11.

٥ - هان كهوا: ولد في عام ١٩١٩ في مقاطعة نانلي في مدينة هينان في الصين ، كما عمل مدةً طويلة في الجيش الصيني وكذلك في الحزب الشيوعي الصيني ، هذا وشغل منصب نائب محافظ مقاطعة هوبان (١٩٦٠ - ١٩٦٤) تولى منصب نائب وزير الخارجية الصين في شباط ١٩٧٩ وأستمر في هذا المنصب حتى كانون الثاني عام ١٩٨١ ، كما شغل منصب نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في اللجنة الدائمة السابعة للمجلس الوطني للسياسة العامة وكان هذا في نيسان ١٩٨٨ ، كما قاد وفدًا من المجلس الوطني للسياسة العامة في زيارة إلى دولة اليمن العربي وسوريا والعراق من تشرين الثاني إلى كانون الأول من عام ١٩٨٩ ، توفي في ١ آذار ٢٠٠٣ للمزيد ينظر:

中华人民共和国外交部，中国驻吉布提大使，2023年5月，第1页 Z .

٦- أحمد إبراهيم عبيدي (١٩٣٣-٢٠٢٤) : دبلوماسي و سياسي يعد من أبرز السياسيين في جيبوتي ، كان أول سفير لجمهورية جيبوتي لدى فرنسا بعد الاستقلال في سنة ١٩٧٧ بعد الاحتلال الفرنسي ، بعد انتهاء مهامه الدبلوماسية عاد إلى جيبوتي وشغل مناصب وزارية مهمة ، ترشح للانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٣ ضد الرئيس حسن جوليد أبتيدون ، توفي في أوائل ٢٠٢٤ . للمزيد ينظر :

Présidence de la République de Djibouti, Déclaration du Président à l'occasion de l'hommage rendu à Ahmed Ibrahim Abdi, Site Internet de la Présidence de la République, Agence Nationale de l'Information et de la Communication, 2025, P.1.

للمزيد ينظر : جريدة القرن ، رئيس الجمهورية ينعى الفقيد أحمد إبراهيم عبيدي، العدد ١٢٦٤٩ ، نيسان ٢٠٢٤، ص ١ .

7- Ministry of Foreign Affairs People's Republic of China ,Joint Communiqué Regarding the Establishment of Diplomatic Relations Between the People's Republic of China And The Republic Djibouti ,April 25, 2002 ,P.1

8 -Ministry of Foreign Affairs People's Republic of China , China and Djibouti Bilateral Political Relations , 31 may, 2024 P.1.

9- Joseph S. Nye Jr ,Diplomatie publique grand enjeu pour les relations sino-africaines ، mémoire de maîtrise, Université Paris 1, Juin 2018, P.58-59 .

10 – Chinese Ministry of Foreign Affairs. "Djibouti – Political Relations." Published at: China.org.cn ,Xinhua News Agency, August 24,2025,P.1 .

11- Ibid ,P.1 .

12- Ibid ,P.1 .

13- U.S. Department of State, U.S. Embassy in Djibouti, Public Library of US Diplomacy, WikiLeaks, China's Influence in Djibouti, Diplomatic Cable, No. 05DJIBOUT1995, October 2005,P.1.

١٤ - جيانغ تسه مين (١٩٢٦ - ٢٠٢٢) : ولد جيانغ من عائلة مثقفة في مدينة يانغتشن بمقاطعة جيانغسو , تخرج من جامعة شنغهاي من كلية الهندسة الكهربائية عام ١٩٤٧ , شارك في أنشطة طلابية سرية للحزب الاشتراكي الشيوعي الصيني , أنظم للحزب عام ١٩٤٦ وشغل مناصب في الحكومة, درس في مصنع ستالين للسيارات بموسكو عام ١٩٥٥ خلال الثورة الثقافية (١٩٦٦ - ١٩٧٦) , أشتهر أسمة بكونه من الدعاة للأزدهار والأصلاح الاقتصادي بع صعود دينغ شياو بينج(١٩٠٤ - ١٩٩٧) في عام ١٩٧٨ وأصبح عمدة شينغهاي وذلك عام ١٩٨٥ والأمين العام للحزب لشيوعي الصيني في عام ١٩٨٧ كما أندلعت احتجاجات حاشدة في جميع أنحاء الصين ١٩٨٩ بلغت ذروتها في حادثة ميدان السلام , أصبح رئيساً للصين في عام (١٩٩٣ - ٢٠٠٣) وهو ما مثل بداية الترتيب الذي يشغل فيه الزعيم الأعلى للصين منصب زعيم الحزب ورئيس اللجنة العسكرية المركزية في نفس الوقت , توفي عام ٢٠٢٢ عن عمر يناهز ٩٦ عاماً. للمزيد ينظر :

The Berkshire Encyclopedia of China, Jiang Zemin, Former General Secretary of the Communist Party of China, President of China, and Chairman of the Central Military Commission, V, 3, The Berkshire Group LLC, 2009, p. 1207.

David Rolls, The Emergence of Jiang Zemin ERA Legitimacy and the Development of Neoconservative Political Theory OF NEO Conservatism (1989-1995), PhD thesis, University of Southern Queensland, 2004, p. 2.

15 - U.S. Department of Defense, Djibouti Country Handbook ,Washington ,DC: Defense Intelligence Agency,2004, P.46 .

16 -World Bank Group , The World Bank In China, World Bank website , August 28 , 2025 ,P.1.

17 – Gachuz Maya Juan Carlos and others , The Government of Xi Jinping: Evaluation, Results and Challenges , First Edition, Puebla Benemérita Universidad Autónoma de Puebla, Facultad de Administración, Mexico, 2022, P.158 .

18- Daniel P. Reuter ,Protecting China's Belt And Road Initiative Base Expansion To Latin America, Master's thesis ,Naval Postgraduate School ,California ,March,2020, P.15

19-Ibid ,P.25 .

20 - Л.В. Пономаренко Д.А. Пискунов «Китай - Джибути: стратегическое партнерство в Восточной Африке», «Российский университет дружбы народов», «Журнал РУДН Всемирная история», Том 14, № 2, 2022, P.159 .

21- Djama Omar IDLE, Frédéric Lasserre ,Chine-Djibouti L'émergence De Relations Multidimensionnelles , Université Laval ,Conseil québécois d'études géopolitiques ,Février 2021 , P.12-14 .

22- La même source, P.15 .

23- Л.В. Пономаренко Д.А. Пискунов, Предыдущий источник стр.161 .

24- Dalmar Ladan, Geostrategic Dynamics of the China-Djibouti Partnership, Atafom University, Jurnal Social Politik Esolusi ,Volume 7, Issue 1, January 2024 PP.21-22 .

25- Elizabeth Elenwo-Roger, Investigating the detriment of development assistance: A geopolitical analysis of Sino-Djibouti relations through the lens of China's Belt and Road Initiative ,SIT Graduate Institute/SIT Study Abroad , Spellman College International Studies ,Spring 2023 ,P.14 .

26 - World Bank, Port Development and Competition in East and Southern Africa: Prospects and Challenges, Country and Port Fact Sheets and Projections, V. 2 , Washington, DC World Bank Group, December 2018, PP. 1-12 .

27- World Bank , Report: Reducing electricity and telecom costs in Djibouti could boost growth and add jobs , World Bank website, 1 February, 2024 ,P.1 .

28 - World Bank, Port Development and Competition in East and Southern Africa: Prospects and Challenges, Country and Port Fact Sheets and Projections, V. 2 , Washington, DC World Bank Group, December 2018, P. 1-12 .

٢٩- شي جين بينغ :- ولد عام ١٩٥٣ لعائلة سياسية كان والده شي تشونغ شون قائداً عسكرياً خلال حكم ماو , في سن المراهقة التحق بمدرسة النخبة بالقرب من مجمع قيادة تشونغنانهاي ,أسل للعمل في القرى وكان ذلك في الجزء الشمالي الغربي من مقاطعة شنشي الصينية للعمل في تلك المناطق خلال الثورة الثقافية ,عاد شي الى بكين لدراسة الهندسة في جامعة تسينغهاوا ,أنضم للحزب الشيوعي عام ١٩٧٤ , عمل خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ سكرتيراً لدى جينغ بياو الذي كان عضواً في اللجنة العسكرية المركزية , وفي عام ٢٠٠٠ شغل منصب حاكم فوجيا

- بعدها التحق بجامعة تسينغهوا لدراسة الدكتورا في القانون بقسم الماركسية , في عام ٢٠٠٧ تولى منصب مهماً في الحزب الشيوعي الصيني بعدها أنضم إلى اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب بعدها أميناً السكرتير الأول للأمانة الخاصة بالحزب ثم عام ٢٠٠٨ عين خلفاً لهو جينتاو كزعيم للحزب وعين نائباً لرئيس جمهورية الصين الشعبية , أصبح رئيساً في ١٥ آذار ٢٠١٣ خلفاً لهو جينتاو . للمزيد ينظر :
- Linda Inês Rodrigues Gonçalves , 'Xi Jinping: The values and beliefs of a Political Leader , Master in International Studies , Iscte University Institute of Lisbon , November, 2020 , P. ٣١ – ٣٣ .
- 30- Elizabeth Elenwo-Roger , OP.Cit , P.20 .
- 31- Ibid , P.21 .
- 32- Ibid , PP.14-15 .
- 33 – Alex M. Cordell , 'Money As A Weapon System Adopting China's Strategy In Djibouti , Master Of Business Administration , Naval Postgraduate School , California , December 2019 , P.14 .
- ٣٤ - North-Africa.com , Belt and Road Initiative , N.P , P.1. <https://north-africa.com/docs/regions/north-africa/libya/belt-and-road-initiative> .
- 35- Zach Vertin , 'Great Power Rivalry In The Red Sea China's Experiment In Djibouti And Implications For The United States , Bidokinga Doha CenTter , June , 2020 , P.10 .
- ٣٦ - Global Infrastructure Hub (GI Hub), Addis Ababa-Djibouti Railway, PPP Knowledge Lab, 2023, P.72 .
- 37- 尹曼琳 『中国とアフリカ—中国の対アフリカ政策と経済進出』 東京 : 〇〇出版社、2015年、p.204 .
- 38- Global Infrastructure Hub (GI Hub), OP.Cit, P.74 .
- 39- Ibid , P.75-76 .
- ٤٠ - ميناء جوادر :- يعد من أبرز الموانئ البحرية في باكستان , ويقع في منطقة جوادر في باكستان إذ عملت باكستان على شراع جوادر من سلطنة عمان عام ١٩٥٨ وأدرجتها ضمن اراضيها , قررت حكومة باكستان تحويل جوادر ميناء بحري عالمي دون تكلفة مالية كبيرة , بدأ بناء الميناء عام ٢٠٠٢ عندما تم تسليمه إلى هيئة موانئ سنغافورة وتم الانتهاء منه عام ٢٠٠٦ , وقد أفتتح الرئيس الباكستاني برويز مشرف الميناء عام ٢٠٠٧ , وبعد ذلك تم تسليمه إلى شركة صينية مملوكة للدولة وهي شركة الصين القابضة للموانئ الخارجية (COPHC) في عام ٢٠١٣ , في تشرين الثاني من العام نفسها تعهدت الصين بتقديم تمويل نقدي ومساعدة فنية لمشاريع بناء وتطوير ميناء جوادر لإنها رغبت بجعل الميناء مركزاً تجارياً وأستثماراً بحرياً واسع النطاق للمنطقة والعالم بأسرة وقد حققت الصين وباكستان تطوراً كبيراً في مجال الأستثمار في الميناء . للمزيد ينظر
- Mir Sherbaz, Khetran , 'The Potential and Prospects of Gwadar Port , the Institute of Strategic Studies, Islamabad , N.P , PP.71_73 .
- 41-Fahmida Alam, Samin Farhan Asef , 'The Implications of BRI in Djibouti A Critical Geopolitical Analysis , Research Association for Interdisciplinary Studies , August, 2020 , P.278 .
- ٤٢ - جيهان عبد السلام عباس , المصدر السابق , ص ١٩٠ .
- 43- Zach Vertin , OP.Cit , P. 11 .
- 44 -The World Bank , Horn of Africa-Groundwater for Resilience Project, Phase II, Project Information Document (PID) , No: PIDDC01346 , 29, Jun, 2025 , P.3 .
- 45 - Erica Downs and Others , 'China's Military Support Facility in Djibouti The Economic and Security Dimensions of China's First Overseas Base , CNA Document Center , July 2017 , P. 15 .
- 46-OP.Cit , P.11 .
- 47- Zach Vertin , OP.Cit , P.10 .
- 48- Juan Carlos Gachuz Maya and others , 'The government of Xi Jinping Evaluation results and challenges , University Of Benemérita , 2022 , P.157 .
- 49-Lotta Kääriäinen , 'China's Changing Role in the New Era A case study based on China's first overseas military base in Djibouti, University of Turku , Centre for East Asian Studies, June 2020, PP.14-15 .
- 50- Can Pierre Cabestan , 'China's Military Base in Djibouti A Microcosm of China's Growing Competition with the United States and New Bipolarity, Routledge Taylor Francis Group , December, 2019, PP. 731-732 .
- 51-陈铎, 《中国共产党在吉布提设立海外军事基地的含义》, 《海军学院学报》双周刊, 第 53 卷, 第 2 期, 2019 年 4 月 1 日, 第 21 页。128 .
- 52-Jean Pierre Cabestan , 'China's Military Base in Djibouti A Microcosm of China's Growing Competition with the United States and New Bipolarity , Routledge Taylor and Francis Group , Journal of Contemporary China , December, 2019, PP.734-635 .
- 53- Ibid , P.738 .

(DOD) -- وثائق وزارة الدفاع الأمريكية

1- U.S. Department of Defense, Djibouti Country Handbook ,Washington ,DC: Defense Intelligence Agency,2004 .

(USDS) (USE Djibouti) : -- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية السفارة الأمريكية في جيبوتي

1- U.S. Department of State, U.S. Embassy in Djibouti, Public Library of US Diplomacy, WikiLeaks, China's Influence in Djibouti, Diplomatic Cable, No. 05DJIBOUT1995, October 2005.

(IMF) : -- وثائق صندوق النقد الدولي

- ١ - World Bank Group , The World Bank In China, World Bank website , August 28 , 2025 .
- 2- World Bank , Report: Reducing electricity and telecom costs in Djibouti could boost growth and add jobs , World Bank website, 1 February, 2024 .
- 3 - World Bank, Port Development and Competition in East and Southern Africa: Prospects and Challenges, Country and Port Fact Sheets and Projections , V. 2 , Washington, DC World Bank Group, December 2018 .
- 4-World Bank, Port Development and Competition in East and Southern Africa: Prospects and Challenges, Country and Port Fact Sheets and Projections, V. 2 , Washington, DC World Bank Group, December 2018 .
- 5- The World Bank , Horn of Africa-Groundwater for Resilience Project, Phase II, Project Information Document (PID) ,No. PIDDC01346 ,29Jun , 2025 .

(FMPRC) وثائق وزارة الخارجية الصينية -

- 1- Ministry of Foreign Affairs People's Republic of China , China and Djibouti Bilateral Political Relations , 31 may, 2024 .
- 2- Ministry of Foreign Affairs People's Republic of China ,Joint Communiqué Regarding the Establishment of Diplomatic Relations Between the People's Republic of China And The Republic Djibouti ,April 25 ,2002 .
- 3 -中华人民共和国外交部，中国驻吉布提大使，2023年5月，第1页 Z .
- 4- Chinese Ministry of Foreign Affairs. "Djibouti – Political Relations." Published at: China.org.cn ,Xinhua News Agency, August 24,2025 .

- الوثائق الفرنسية :

(الفرنسية) CQEG وثائق دراسات -

1- Djama Omar Idle, Frédéric Lasserre, Chine-Djibouti : l'émergence de relations multidimensionnelles, CQEG Studies, n° 4, février 2021 .

الوثائق الجيبوتية :-

(Rep .of Djibouti) -- وثائق رئاسة الجمهورية الجيبوتية -

Présidence de la République de Djibouti, Déclaration du Président à l'occasion de l'hommage rendu à Ahmed Ibrahim Abdi, Site Internet de la Présidence de la République, Agence Nationale de l'Information et de la Communication, 2025 .

-- وثائق مركز البنية التحتية العالمي (GI HUB):

1-Global Infrastructure Hub (GI Hub), Addis Ababa-Djibouti Railway, PPP Knowledge Lab,2023 .

-- وثائق مركز ابحاث (CAN) :-

1- Erica Downs and Others ,China's Military Support Facility in Djibouti: The Economic and Security Dimensions of China's First Overseas Base ,CNA Document Center ,July 2017 .

- الرسائل باللغة الإنكليزية :-

- 1- David Rolls, The Emergence of Jiang Zemin ERA Legitimacy and the Development of Neoconservative Political Theory OF NEO Conservatism (1989-1995), PhD thesis, University of Southern Queensland, 2004
- 2- Daniel P .Reuter ,Protecting China's Belt And Road Initiative Base Expansion To Latin America, Master's thesis , Naval Postgraduate School ,California ,March, 2020 .
- 3-Alex M. Cordell ,MONEY AS A Weapon System Adopting China's Strategy In Djibouti ,Master Of Business Administration , Naval Postgraduate School ,California , December 2019 .
- 4- Lotta Kääriäinen ,China's Changing Role in the New Era A case study based on China's first overseas military base in Djibouti, University of Turku ,Centre for East Asian Studies, June 2020 .

الرسائل باللغة الفرنسية :-

1- Joseph S. Nye Jr ,Diplomatie publique grand enjeu pour les relations sino-africaines , mémoire de maîtrise,Université Paris 1, Juin 2018 .

الموسوعات الإنكليزية :-

1- The Berkshire Encyclopedia of China, Jiang Zemin, Former General Secretary of the Communist Party of China, President of China, and Chairman of the Central Military Commission, V, 3, The Berkshire Group LLC, 2009 .

الكتب باللغة الإنكليزية :-

١- Gachuz Maya Juan Carlos and others , The Government of Xi Jinping: Evaluation, Results and Challenges , First Edition, Puebla Benemérita Universidad Autónoma de Puebla, Facultad de Administración, Mexico, 2022 .

2- Juan Carlos Gachuz Maya and others ,The government of Xi Jinping Evaluation results and challenges , University Of Benemérita , 2022 .

الكتب باللغة اليابانية :-

– 尹曼琳 『中国とアフリカ—中国の対アフリカ政策と経済進出』 東京 : 〇〇出版社、2015年 . ١

البحوث باللغة الإنكليزية :-

1- Elizabeth Elenwo-Roger, Investigating the detriment of development assistance: A geopolitical analysis of Sino-Djibouti relations through the lens of China's Belt and Road Initiative ,SIT Graduate Institute/SIT Study Abroad , Spellman College International Studies ,Spring 2023 .

2- Mir Sherbaz, Khetran ,The Potential and Prospects of Gwadar Port , the Institute of Strategic Studies, Islamabad ,N.P .

3- Zach Vertin ,Great Power Rivalry In The Red Sea China's Experiment In Djibouti And Implications For The United States,Bidokinga Doha CenTter ,June , 2020 .

4- Can Pierre Cabestan, China's Military Base in Djibouti A Microcosm of China's Growing Competition with the United States and New Bipolarity, Routledge Taylor Francis Group ,December, 2019 .

5- Jean Pierre Cabestan ,China's Military Base in Djibouti A Microcosm of China's Growing Competition with the United States and New Bipolarity ,Routledge Taylor and Francis Group ,Journal of Contemporary China , December, 2019 .

البحوث باللغة الفرنسية :-

١ - Dalmar Ladan, Geostrategic Dynamics of the China-Djibouti Partnership, Atafom University, Jurnal Social Politik Esolusi ,Volume 7, Issue 1, January 2024 .

2- Djama Omar IDLE, Frédéric Lasserre ,Chine-Djibouti L'émergence De Relations Multidimensionnelles , Université Laval ,Conseil québécois d'études géopolitiques ,Février 2021 .

البحوث باللغة الروسية :-

1- Л.В. Пономаренко Д.А. Пискунов ,Китай - Джибути: стратегическое партнерство в Восточной Африке ,Российский университет дружбы народов ,Журнал РУДН Всемирная история ,Том 14 ,№ 2 , 2022 .

البحوث باللغة الصينية :-

1- 陈铎, 《中国共产党在吉布提设立海外军事基地的含义》, 《海军学院学报》双周刊, 第 53 卷, 第 2 期, 2019 .

البحوث باللغة العربية :-

1 مجلة كلية السياسة والاقتصاد,المجلد ١٦,العدد - جيهان عبد السلام عباس ,العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية دراسة تحليلية 1 , جامعة القاهرة ,٢٠٢٢,ص١٧٣-١٧٤ .

٢ - فؤاد مسعد , من تأسيس المشاريع الاقتصادية إلى بناء القواعد العسكرية النفوذ الصيني في القرن الأفريقي ,مركز ابعاد للدراسات والبحوث , كانون الأول , ٢٠٢٣ , ص٤-٥ .

المجلات باللغة الانكليزية :-

1- The North Africa Journal, Belt and Road Initiative , Boston ,n .d . <https://north-africa.com/docs/regions/north-africa/libya/belt-and-road-initiative> .

- الجرائد الجيبوتية باللغة العربية :-

١- جريدة القرن , رئيس الجمهورية ينعى الفقيد أحمد إبراهيم عدي , نيسان ٢٠٢٤ .

- المواقع الإلكترونية باللغة الأنكليزية :-

١ - North-Africa.com , Belt and Road Initiative ,N.P , P.1. <https://north-africa.com/docs/regions/north-africa/libya/belt-and-road-initiative>